جامعة الشرق الأوسط
MIDDLE EAST UNIVERSITY
Amman - Jordan

أثر تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (16) "عقود الإيجارات" على القوائم الماليّة في البنوك التجاريّة الأردنيّة

The Impact of the Application of International Financial Reporting Standard No. (16) "Lease Contracts" On the Financial Statements of Jordanian Commercial Banks

إعداد

مرح مرعي قطبان

إشراف

الأستاذ الدكتور عاطف عقيل البواب

قدّمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة

قسم العلوم المالية المحاسبية

كلية الأعمال

جامعة الشرق الأوسط

كانون الثاني، 2022

تفويض

أنا **مرح مرعي قطبان**، أفوّض جامعة الشرق الأوسط بتزويد نسخ من رسالتي ورقياً والكترونياً للمكتبات، أو المنظمات، أو الهيئات والمؤسسات المعنية بالأبحاث والدراسات العلمية عند طلبها.

الاسم: مرح مرعي قطبان.

التاريخ: 29 / 01 / 2022.

التوقيع:

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرّسالة وعنوانها: **أثر تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (16) "عقود الإيجارات" على القوائم المالية في البنوك التجارية الأردنية.**

للباحثة: مرح مرعي قطبان.

وأجيزت بتاريخ: 29 / 01 / 2022.

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم	الصفة	جهة العمل	التوقيع
أ.د. عاطف عقيل البواب	مشرفاً	جامعة الشرق الأوسط	.....
د. أيمن منصور الخزاعلة	عضواً ورئيساً	جامعة الشرق الأوسط	.....
د. محمد داود عثمان	عضواً داخلياً	جامعة الشرق الأوسط	.....
أ.د. تركي راجي الحمود	عضواً خارجياً	جامعة اليرموك	.....

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمَّد وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد ...

فأول مشكور هو **الله عزّ وجل**، ثم **والدايّ وعائلتي** على كل مجهوداتهم منذ ولادتي إلى هذه اللحظات.

كما يسرّني أن أوجه شكري لكل من نصحني أو أرشدني أو وجهني أو ساهم معي في إعداد هذه الرسالة بإيصالي للمراجع والمصادر المطلوبة وفي أي مرحلة من مراحلها.

أوجه شكري كذلك **لأساتذة جامعة الشرق الأوسط** خلال هذه المرحلة المهمة والملهمة وعلى وجه الخصوص أستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور عاطف البواب على مساندتي وإرشادي بالنصح والتصحيح وعلى اختيار العنوان والموضوع وعلى إصراره الدائم لإخراج أفضل ما هو ممكن من طلبته.

كما أن شكري **موجّه للجنة المناقشة الموقرة** ... وإلى صرح العلم والمعرفة ومنارة الهدى **جامعتي "جامعة الشرق الأوسط الأردنية"**.

الباحثة

الإهداء

بدايةً الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله معلم الناس الخير، الحمد لله الذي علمني وأكرمني وخلقني إنساناً وفضلني بالعقل والفهم والحكمة، والذي فتح علي بالخير والفضل والنعمة، له الحمد حتى يرضى وله الحمد إذا رضي وله الحمد بعد الرضا.

أهدي خلاصة جهدي هذا

لامرأة عظيمة علمتني الحب والكتابة، لامرأة فتحت أصابعها العشر وأصابعي وأصرت أن طفلة في الرابعة يمكن أن تتعلم قواعد الحساب فكانت تلك اللحظة أول وأبسط درس في المحاسبة، ولم تكن تعلم ولم أكن أعلم أن ذلك سيكون طريقي... **للعظيمة أمي**.

إلى من كان يدفعني للعلا طوال حياتي وإلى من علمني أن العلم يؤثر على الراحة... **والدي العزيز**

إلى **إخوتي الستة**، الصف الواحد والقلب الواحد والذين هم كالنجوم حيثما التفت رأيتهم.

لعائلتي الكبيرة التي أمدتني بالدعم والحب والذين لولاهم لما كنت شيئاً مذكوراً.

إلى **الأصدقاء** الذين رافقوني وشجعوا خطواتي عندما غالبتها الأيام.

إلى **كل أساتذتي** الذين غمروني بالنصيحة والتوجيه والإرشاد خلال مرحلة الدراسات العليا.

إلى **كل من علمني حرفاً** بصدق طوال مسيرتي التعليمية.

أهدي لكم هذا الجهد المتواضع وأعجز عن شكركم.

الباحثة

فهرس المحتويات

الموضوع **الصفحة**

العنوان.....أ
تفويض.....ب
قرار لجنة المناقشة.....ج
شكر وتقدير.....د
الإهداء.....هـ
فهرس المحتويات.....و
قائمة الجداول.....ط
قائمة الأشكال.....ي
الملخّص باللغة العربية.....ك
الملخّص باللغة الإنجليزية.....ل

الفصل الأول: خلفية الدراسة وأهميتها

1-1: المقدمة.....2
1-2: مشكلة الدراسة وأسئلتها.....4
1-3: أهداف الدراسة.....5
1-4: أهمية الدراسة.....5
1-5: فرضيات.....7
1-6: أنموذج الدراسة.....8
1-7: مُتغيرات الدراسة.....9
1-8: مُصطلحات الدراسة.....10
1-9: حدود الدراسة.....12
1-10: محددات الدراسة.....12

الفصل الثاني: الأدب النظري والدراسات السابقة

2-1: معايير المحاسبة الدولية.....14
2-1-1: مفهوم المعايير المحاسبية الدولية.....15
2-1-2: الاختلاف بين المعايير المحاسبية الدولية ومعايير إعداد التقارير المالية الدولية.16
2-1-3: أهمية المعايير المحاسبية الدولية.....17

2-1-4: أهداف المعايير المُحاسبية الدوليّة 18
2-1-5: مُحدّدات تطبيق المعايير المحاسبية الدولية 19
2-1-6: خصائص المعايير المحاسبية الدوليّة 20
2-1-7: مُميّزات تطبيق المعايير المحاسبية الدولية 20
2-2: معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (16) 22
2-2-1: هدف معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (16) 23
2-2-2: نطاق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 16 23
2-2-3: أسباب إصدار معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 16 24
2-2-4: المُعالجة المُحاسبية لعقود الايجار حسب مُتطلبات المعيار رقم (16) 26
2-2-5: منافع تطبيق المعيار، الإبلاغ المالي الدولي رقم (16) 27
2-2-6: الآثار المُترتّبة على تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (16) على القوائم المالية وتحليلها 29
2-3: البنوك التجارية الأردنية 32
2-3-1: مفهوم البنوك التجارية 32
2-3-2: نشأة البنوك التجارية وتطويرها في الأردن 33
2-3-3: أهميّة البنوك التجارية 34
2-3-4: خصائص البنوك التجارية 35
2-3-5: وظائف البنوك التجارية 35
2-4: الدراسات السابقة ذات الصلة 38
2-4-1: الدراسات العربية 38
2-4-2: الدراسات الأجنبية 43
2-4-3: ما يُميّز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة 49

الفصل الثالث: الطريقة والإجراءات

3-1: منهجية الدراسة 51
3-2: مجتمع الدراسة وعينتها 51
3-3: أداة الدراسة 52
3-4: مصادر المعلومات 52
3-5: إجراءات تطبيق الدراسة 53
3-6: التحليل الإحصائي 54

الفصل الرابع: التحليل الإحصائي واختبار الفرضيات

4-1: الاختبارات الوصفية لمُتغيرات الدراسة 56
4-2: نتائج تحليل النموذج لقياس واختبار الفرضيات..... 59
4-3: اختبار فرضيات الدراسة 69

الفصل الخامس: مُناقشة النتائج والتوصيات

5-1: نتائج الدراسة..... 79
5-2: التوصيات..... 81

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية..... 83
ثانياً: المراجع الأجنبية..... 86
الملاحق 88

قائمة الجداول

رقم الفصل – رقم الجدول	محتوى الجدول	الصفحة
2 – 1		46
3 – 2	أسماء البنوك التجارية الأردنية	52
4 – 3	متوسط العائد على الأصول خلال الفترة 2011–2020	57
4 – 4	متوسط العائد على حقوق الملكية خلال الفترة 2011–2020	57
4 – 5	متوسط إجمالي حقوق الملكية خلال الفترة 2011–2020	58
4 – 6	متوسط إجمالي التدفق النقدي خلال الفترة 2011–2020	59
4 – 7	مصفوفة ارتباط بيرسون لمتغيرات الدراسة	60
4 – 8	الإحصاء الوصفي لبياناتِ الدراسةِ قبل تطبيق المعيار 2011–2015	61
4 – 9	الإحصاء الوصفي لبياناتِ الدراسةِ بعد تطبيق المعيار 2016–2020	63
4 – 10	الإحصاء الوصفي لبياناتِ الدراسةِ خلال فترة الدراسة 2011–2020	64
4 – 11	اختبار التوزيع الطبيعي	66
4 – 12	نتائج اختبار الفرضية الرئيسية ونصها: " لا يوجد أثر لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (16)، على القوائم المالية المتمثلة بـ (العائد على الأصول، العائد على حقوق الملكية، التغيّر في حقوق الملكية، التغير في التدفقات النقدية) في البنوك التجارية الأردنية".	70
4 – 13	نتائج اختبار الفرضية الفرعية الأولى ونصها: " لا يوجد أثر لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (16) في قائمة الدخل ممثلاً بـ (المالي العائد على الأصول) في البنوك التجارية الأردنية".	72
4 – 14	نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية: " لا يوجد أثر لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (16) في قائمة المركز المالي ممثلاً بـ (المالي العائد على حقوق الملكية) البنوك التجارية الأردنية".	73
4 – 15	نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثالثة ونصها: " لا يوجد لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (16) في قائمة حقوق الملكية ممثلاً بـ (التغيّر في حقوق الملكية) في البنوك التجارية الأردنية".	75
4 – 16	نتائج اختبار الفرضية الفرعية الرابعة: " لا يوجد أثر لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (16) في قائمة التدفقات ممثلاً بـ (المالي التغير في التدفقات النقدية) في البنوك التجارية الأردنية".	76

قائمة الأشكال

رقم الفصل – رقم الشكل	المحتوى	الصفحة
1 – 1	أنموذج الدراسة	8
4 – 2	التوزيع الطبيعي للعائد على الأصول	67
4 – 3	التوزيع الطبيعي للعائد على حقوق الملكية	68
4 – 4	التوزيع الطبيعي للتغير في قائمة حقوق الملكية	68
4 – 5	التوزيع الطبيعي للتغير في قائمة التدفقات النقدية	69

أثر تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (16) "عقود الإيجارات" على القوائم الماليّة في البنوك التجاريّة الأردنيّة

إعداد

مرح مرعي قطبان

إشراف

الأستاذ الدكتور عاطف عقيل البواب

الملخّص

هدفتْ هذه الدراسة إلى التعرف على أثر تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدوليّ رقم (16) على القوائم المالية في البنوك التجارية الأردنيّة. اتّبعتْ الدراسة المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، وتكوّن مجتمع الدراسة من البنوك التجارية الأردنية والبالغ عددها (13) بنكاً, فقدْ اشتملتْ عيّنة الدراسة على كافّة مجتمع الدراسة. وتم جمع البيانات المطلوبة من خلال القوائم المالية المنشورة في بورصة عمان للفترة 2011-2020، وتم اختبار الفرضيات من خلال استخدام اختبارات ذات صلة بموضوع الدراسة كالاختبارات الوصفية وتحليل الانحدار, وذلك باستخدام البرنامج (EVIEWS V.9). وأظهرت النتائج أنه يوجد أثرٍ دال إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (16) في كل من (العائد على الأصول، والعائد على حقوق الملكية) في البنوك التجارية الأردنية، كما أظهرت النتائج أنه لا يوجد أثرٍ دال إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، عند تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (16) عقود الايجارات في كل من (التغير في حقوق الملكية، والتغير في التدفق النقدي) في البنوك التجارية الأردنية. وأوصت الدراسة بعدة توصيات أهمها: ضرورة تطبيق معيار الإبلاغ المالي رقم (16) والخاص بعقود الإيجارات، والعمل على ضرورة إعداد برامج تدريبية في مجال معايير الإبلاغ المالي الدولية.

الكلمات المُفتاحية: معايير المحاسبية المالية، الإبلاغ، معيار رقم IFRS16 عقود الإيجارات، القوائم المالية، البنوك التجارية.

The Impact of the Application of International Financial Reporting Standard No. (16) “Lease Contracts” On the Financial Statements of Jordanian Commercial Banks

Prepared by

Marah Maree Qutban

Supervised by

Prof. Atef Aqil Al-Bawab

Abstract

This study aimed to identify the impact of the application of International Financial Reporting Standard No. (16) on the financial statements of Jordanian commercial banks. In this study, the study followed the descriptive approach and the analytical approach. The study population consisted of (13) Jordanian commercial banks. The study sample included the entire study population. The required data were collected from the financial statements published in the Amman Stock Exchange for the period 2011-2020, and the hypotheses were tested by using tests related to the subject of the study such as descriptive tests and regression analysis. The results showed that there is a statistically significant effect at the level of significance (0.05α≤), for the application of the International Financial Reporting Standard No. (16) in (return on assets and return on equity) in Jordanian commercial banks, and the results also showed that there is no statistically significant effect. At the level of significance (0.05α≤), when applying International Financial Reporting Standard No. (16) in (Change in Ownership Equity, Change in Cash Flow) in Jordanian Commercial Banks. The study recommended several recommendations, the most important of which are: the necessity of applying the standards and financial reporting standard No. (16), and working on the necessity of preparing training programs in accordance with international financial reporting standards

.**Keywords: International Financial Reporting, Standard No. (16) IFRS, Financial Statements, Commercial Banks.**

الفصل الأول
خلفية الدراسة وأهميتها

1-1: المقدمة.

1-2: مشكلة الدراسة وأسئلتها.

1-3: أهداف الدراسة.

1-4: أهمية الدراسة.

1-5: فرضيات.

1-6: أنموذج الدراسة.

1-7: مُتغيرات الدراسة.

1-8: مُصطلحات الدراسة.

1-9: حدود الدراسة.

1-10: محددات الدراسة.

الفصل الأول
خلفية الدراسة وأهميتها

1-1: المقدمة

يُعتبرُ القطاع المالي أحد أهمّ القطاعات في جميع الدول؛ لما له من تأثير على كثير من القطاعات والظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. حيثُ أنّ البنوك تُعتبرُ عصب الاقتصاد المالي في جميع الدول، سواءً من خلال العمليات المصرفية المختلفة التي تُؤدّيها البنوك، أو من خلال المؤشرات الاقتصادية والمالية التي تُقدّمها التقارير والقوائم المالية الخاصّة فيها (المحاسنة،2020).

وتُعدُّ عملية إعداد القوائم المالية من العمليات الهامّة والرئيسة في مُنظّمات الأعمال على اختلافها؛ حيثُ أنّ عملية إعداد القوائم المالية تهدفُ إلى توفير البيانات والمعلومات اللازمة والمفيدة للعديد من الجهات، كالمساهمين والمستثمرين؛ وذلك من أجل مساعدتهم على اتخاذ القرارات المناسبة، لذلك فإنّ المُنظّمات تُولّي هذه العملية أهمية كبيرة بالرغم من الصعوبات التي تواجه مُعدي القوائم المالية، ويجب أن تكون هذه البيانات والمعلومات أكثر شفافية وعدالة وصدق (الرواشدة، 2017).

يُعدُّ التمويل عن طريق عقود الإيجار أبرز المواضيع التي أُثير حولها جدل واسع بين المُنظّمات المهنية والعلمية, وفي الدراسات الأكاديمية والمحاسبية على وجه الخصوص، وخاصّة بعد الكشف عن مبالغ تُمثّل التزامات إيجارية هائلة لا تظهر ضمن القوائم المالية للمؤسسات، إن هذه الحقائق أدّتْ بمجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) إلى إصدار معيار محاسبي جديد، تحت مُسمّى معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS 16)، والذي جاءتْ مُتطلّباته لمعالجة أوجه

القصور التي يعاني منها معيار المحاسبة الدولي (IAS 17)، ومن خلال ضمان عرض الصدق لأصول والتزامات المؤسسة وزيادة شفافية المعلومات المُفصح عنها، بما يُتيح تقييم الوضع المالي وأداء المؤسسة بشكل أفضل وأكثر دقة(إلياس وآخرون، 2020).

ويهتمُّ معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS 16) بالممتلكات والمعدات والمركبات، ويتمحور حول القضايا الرئيسة للمحاسبة على الممتلكات للتجهيزات والمعدات والمتمثلة في (توقيت الاعتراف بالأصل، وتحديد قيمة الأصل المسجلة، ونفقات الاستهلاك المتعلقة به والواجبة التسجيل)، وهو يُشترط الاعتراف ببند الممتلكات والتجهيزات والمعدّات كأصل لإطار إعداد وعرض البيانات المالية (أبو نصّار وحميدات، 2016).

ويهدف هذا المعيار (IFRS 16) الخاص بعقود الإيجارات إلى التخلّص من تصنيف عقود الإيجار، على أنّها إمّا عقود إيجار تمويلية أو تشغيلية بالنسبة للمؤسسات المُستأجرة، وبدلاً من ذلك تتمُّ معالجة كلّ عقود الإيجار بطريقة مُشابهة لطريقة معالجة الإيجار التمويلية (Ozturk, 2016).

ونظراً لأهمية المعايير المُحاسبية الدوليّة ومعايير الإبلاغ الدولي المالي على الصعيد الدولي، في القياس المُحاسبي للأصول الملموسة في المؤسسات المالية، فإنّ الدراسة حالياً جاءتْ للتعرف على أثر تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (16) الخاص بعقود الإيجارات على القوائم المالية في البنوك التجارية الأردنية، من وجهة نظر المحاسب الأردني.

1-2: مشكلة الدراسة وأسئلتها

شهدتْ معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولي المتعلقة بالأصول الثابتة العديد من النقاشات والتعديلات، حيثُ بادر مجلس معايير المحاسبة الدولية إلى مشروع استبدال معيار المحاسبة الدولي رقم (17)، بعد تعرّضه لكثير من الانتقادات؛ ليحلّ مكانه معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (16) الخاص بعقود الإيجارات، الذي صدر بصيغته نهائية في كانون الثاني لعام 2019.

وتكمُن مشكلة هذه الدراسة في أنّ الأسس التي تم الإستناد إليها في استبدال معيار المحاسبة الدولي رقم (17) لمعيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (16)، تتمثّلُ في الأصول الثابتة وقياس هذه الأصول وتقييمها بدقّة والإفصاح عنها، وعرضها في القوائم المالية، وبناءً على ما سبق فإنّ مشكلة الدراسة ستتمثّلُ في التساؤل الرئيس الآتي:

ما هو أثر تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (16) الخاص بعقود الإيجارات على القوائم المالية في البنوك التجارية الأردنية؟

ويتفرّعُ من هذا التساؤل التساؤلات الفرعية الآتية:

- هل يوجد أثر لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (16) الخاص بعقود الإيجارات على قائمة الدخل ممثلاً بـ (العائد على الأصول [ROA]) في البنوك التجارية الأردنية؟
- هل يوجد أثر لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (16) الخاص بعقود الإيجارات على قائمة المركز المالي ممثلاً بـ (العائد على حقوق المُلكيّة [ROE]) في البنوك التجارية الأردنية؟
- هل يوجد أثر لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (16) الخاص بعقود الإيجارات على قائمة حقوق المُلكية ممثلاً بـ (التغيّر في حقوق الملكية) في البنوك التجارية الأردنية؟

- هل يوجد أثر لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (16) الخاص بعقود الإيجارات على قائمة التدفّقات النقدية ممثلاً بـ (التغيّر في التدفقات النقدية) في البنوك التجارية الأردنية؟

1-3: أهداف الدراسة

تهدفُ الدراسة الحالية الى التعرّف على أثر تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (16) الخاص بعقود الإيجارات على القوائم المالية في البنوك التجارية الأردنية، كما تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

- التعرف إذا كان هناك أثر لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (16) الخاص بعقود الإيجارات على قائمة الدخل ممثلاً بـ (العائد على الأصول) في البنوك التجارية الأردنية؟
- التعرف إذا كان هناك أثر لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (16) الخاص بعقود الإيجارات على قائمة المركز المالي ممثلاً بـ (العائد على حقوق المُلكيّة) في البنوك التجارية الأردنية؟
- التعرف إذا كان هناك أثر لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (16) الخاص بعقود الإيجارات على قائمة حقوق المُلكية ممثلاً بـ (التغيّر في حقوق الملكية) في البنوك التجارية الأردنية؟
- التعرف إذا كان هناك أثر لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (16) الخاص بعقود الإيجارات على قائمة التدفّقات النقدية ممثلاً بـ (التغيّر في التدفقات النقدية) في البنوك التجارية الأردنية؟

1-4: أهمية الدراسة

للبحث أهمية علمية وعملية تتمثّلُ في الآتي:

الأهمية العلميّة:

- تُسهمُ الدراسة إلى دراسة معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (16) الخاص بعقود الإيجارات وبيان أثر تطبيقه على القوائم المالية للبنوك التجارية الأردنية.
- تكمنُ أهمية الدراسة في بيان أوجه القصور التي انبثقت من معالجات معيار المحاسبة رقم (17)، ودوره في الحدّ من الأثر الكبير نتيجة هذا التطبيق.
- تكمن أهمية الدراسة في إفادة إدارات البنوك والمستثمرين الحاليين والمتوقعين والجهات المنظم للمهنة داخليا وخارجيا من نتائج هذا الدراسة حول مدى تطبيق معيار رقم (16) الخاص بعقود الإيجارات.

الأهمية العملية:

- تكمنُ أهمية الدراسة في ندرة البحوث والدراسات المُحاسبية في مجال تحليل أثر تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (16) الخاص بعقود الإيجارات على القوائم المالية في البنوك التجارية الأردنية، فتضيف فجوة البحث المُحاسبي في هذا المجال وتُعتبر دافعاً أساسياً للبحث في هذا المجال.
- تبرزُ أهمية هذه الدراسة بتوفير معلومات وإعطاء صورة واضحة عن التغيرات الواقعة من صدور المعيار الجديد (IFRS 16) الخاص بعقود الإيجارات وتأثيرها على القوائم المالية.
- تبرزُ أهميّة هذه الدراسة في دراسة أهم قطاع الاقتصادي والذي يتمثّلُ في البنوك التجارية الأردنية، حيثُ تُعتبرُ المُكوّن الرئيس للقطاع المالي في ألأردن، كما أنها تُسهم في بيان أثر تطبيق البنوك التجارية الأردنية لمعيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (16) الخاص بعقود الإيجارات على القوائم المالية.

1-5: فرضيات الدراسة

بناءاً على أسئلة الدراسة فقدْ تمّ بناء فرضية الدراسة الرئيسة التالية:

- **الفرضية الرئيسة:**

H0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (16) الخاص بعقود الإيجارات، على القوائم المالية المتمثلة بـ (العائد على الأصول, العائد على حقوق الملكية, التغيّر في حقوق الملكية, التغير في التدفقات النقدية) في البنوك التجارية الأردنية.

ولاختبار هذه الفرضية فقدْ تمّ بناء الفرضيات الفرعية التالية:

الفرضية الفرعية الأولى:

$H0_1$: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (16) الخاص بعقود الإيجارات، على قائمة الدخل ممثلاً بـ (المالي العائد على الأصول) في البنوك التجارية الأردنية.

الفرضية الفرعية الثانية:

$H0_2$: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة معنوية لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (16) الخاص بعقود الإيجارات، على قائمة المركز المالي ممثلاً بـ (المالي العائد على حقوق الملكية) البنوك التجارية الأردنية.

الفرضية الفرعية الثالثة:

$H0_3$: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة معنوية لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (16) الخاص بعقود الإيجارات، على قائمة حقوق الملكية ممثلاً بـ (التغيّر في حقوق الملكية) في البنوك التجارية الأردنية.

الفرضية الفرعية الرابعة:

$H0_4$: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة معنوية لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (16) الخاص بعقود الإيجارات، على قائمة التدفقات ممثلاً بـ (المالي التغير في التدفقات النقدية) في البنوك التجارية الأردنية.

1-6: أنموذج الدراسة

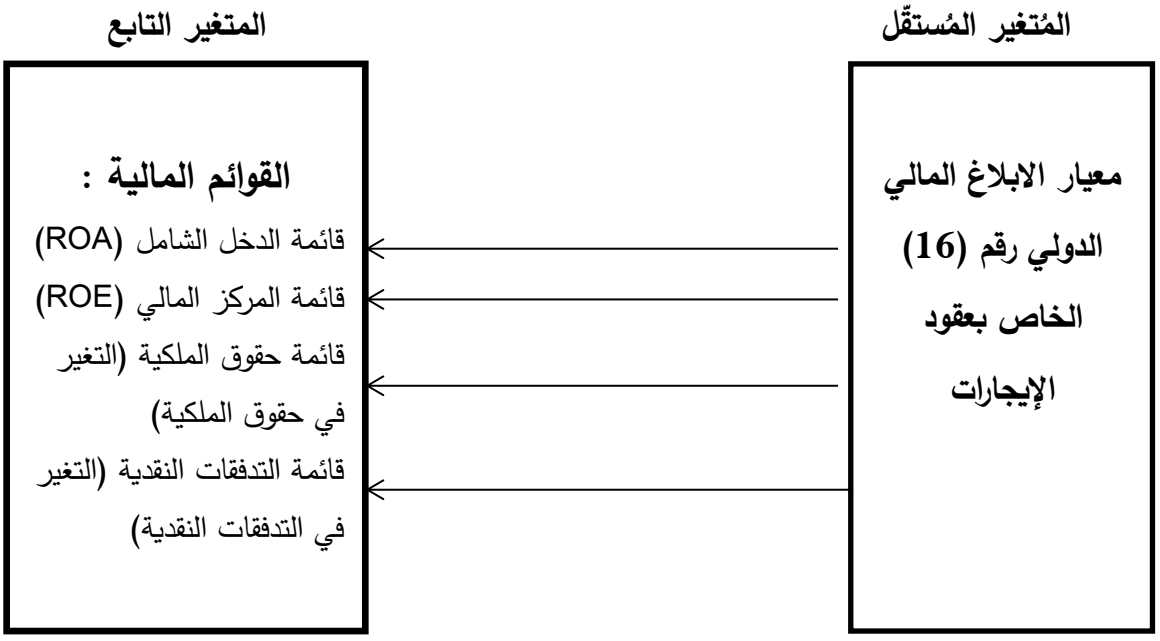

الشكل (1): أنموذج الدراسة

من إعداد الباحثة استناداً للدراسات السابقة كدراسة (تيلخ، 2019)

1-7: مُتغيرات الدراسة

بناءً على أنموذج الدراسة، تمّ تحديد مُتغيرات الدراسة التالية:

أوّلاً: المُتغيّر المُستقل: وهو معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (16) الخاص بعقود الإيجارات، ويتمّ قياسه بدلالة معالجة عقود الإيجار التشغيلية والتمويلية, حيث تم قياس قيمة الايجارات التشغيلية, من خلال قياس الحق في استخدام الأصل المؤجر والالتزامات عقود الايجار, حيث تم جمع قيم الايجارات التشغيلية في البنوك التجارية خلال الفترة (2011-2020).

ثانياً: المُتغيّر التابع: يتمثل بالقوائم المالية، حيثُ تمّ قياس هذا المُتغيّر من خلال ما يلي:

- قائمة الدخل الشامل: وتمّ تصميم نموذج القياس التالي:

$$ROA = \alpha 0 + \alpha 1\ IFRS + E$$

حيثُ أنّ:

ROA- Return On Assets: العائد على الأصول

α0: مُعامل النموذج (ألفا 0)

α1: مُعامل النموذج (ألفا 1)

E: الخطأ العشوائي

- قائمة المركز المالي: وتمّ تصميم نموذج القياس التالي:

$$ROE = \alpha 0 + \alpha 1\ IFRS + E$$

حيثُ أنّ:

ROE- Return On Equity: العائد على حقوق الملكية

α0: مُعامل النموذج (ألفا 0)

α1: مُعامل النموذج (ألفا 1)

E: الخطأ العشوائي

- قائمة حقوق الملكية: وتمّ تصميم نموذج القياس التالي:

Changing In Equity = $\alpha 0$ + $\alpha 1$ IFRS + E

حيثُ أنّ:

Changing In Equity: التغيير في حقوق المُلكية

$\alpha 0$: مُعامل النموذج (ألفا 0)

$\alpha 1$: مُعامل النموذج (ألفا 1)

E: الخطأ العشوائي

- قائمة التدفّقات النقدية: وتمّ تصميم نموذج القياس التالي:

Change in cash flow = $\alpha 0$ + $\alpha 1$ IFRS + E

حيثُ أنّ:

Change in cash flow: التغيير في التدفّقات النقدية

$\alpha 0$: مُعامل النموذج (ألفا 0)

$\alpha 1$: مُعامل النموذج (ألفا 1)

E: الخطأ العشوائي

1-8: مُصطلحات الدراسة

معيار الإبلاغ المالي الدولي، رقم (IFRS 16) الخاص بعقود الإيجارات:

يُعرّفُ بأنّه أحد المعايير الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية، يتناول مُتطلّبات الاعتراف والقياس والعرض والإفصاح المُتعلّقة بعقود الإيجار لدى المستأجرين والمؤجرين، وجاء هذا المعيار؛ ليحلّ محل معيار المحاسبة الدولي رقم (IAS 17) (IFRS, 2016).

البنوك التجارية:

تُعرف بأنها: "عبارة عن شركة مالية تُمارس عملها في الأموال التي تتولى تجميعها في شكل ودائع من مصادر مختلفة، ثمّ يُعاد استثمارها في مجالات استثمار البنك المختلفة" (غنام، 2021: 12).

العائد على الأصول ROA:

هو أحد نسب الربحية، ويُعتبر من النسب المالية الهامة التي تقيس أداء الشركة كمؤشر يُستخدم لقياس قدرة الشركة على تحقيق الأرباح، من خلال إجمالي أصولها المملوكة في المستقبل، ويُشير معدل العائد على الأصول المرتفع إلى وجود فعالية لدى الشركة في إدارة أصولها لتحقيق الأرباح (Rosikah et al., 2018)؛ يقاس في ربحية الشركة على إجمالي أصولها.

العائد على حقوق الملكية ROE:

هو "مؤشر على مدى ربحية الشركة، ويُمثّل نسبة أرباح الشركة إلى مجموع حقوق المساهمين، وهو معدل العائد المتحقق على استثمار أموال المالكين، وأنّ ارتفاع معدل العائد على حقوق الملكية هو دليل لأداء الإدارة الكفوء" (Kujewska, 2016)؛ يقاس في صافي الدخل مقسوماً على إجمالي حقوق الملكية.

قائمة التدفّقات النقدية:

هي "عبارة عن كشف بالمقبوضات والمدفوعات الخاصة بمؤسسة ما، خلال فترة معينة، تختلف المعلومات الواردة في هذا الكشف عن القوائم المالية الأخرى، مثل قائمة حسابات النتائج، قائمة الميزانية في أنّها تُساعد مستخدمي القوائم المالية في معرفة قدرة المؤسسة على تحقيق التدفقات النقدية في المستقبل" (الحسناوي, 2016).

قائمة حقوق الملكية:

هي عبارة عن قائمة من القوائم المالية التي يظهر فيها عرض عناصر حقوق المساهمين بشكل تفصيلي في الميزانية العمومية، وقدْ تظهر في بنود منفصلة من الأموال التي يقدمها المساهمون والأرباح المحتجزة والاحتياطات (عبد الوهاب, 2018).

1-9: حدود الدراسة

1- **الحدود المكانية:** اقتصرت الدراسة على البنوك التجارية الأردنية.

2- **الحدود الزمنية:** تم تطبيق الدراسة خلال عام 2020-2021

3- **الحدود البشرية:** اقتصرت الدراسة على المحاسبين الأردنيين في البنوك التجارية.

4- **الحدود الموضوعية:** أثر تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (16) الخاص بعقود الإيجارات، على القوائم المالية في البنوك التجارية الأردنية، من وجهة نظر المحاسب الأردني.

1-10: محددات الدراسة

1- أُجريتْ هذه الدراسة على البنوك التجارية الأردنية من وجهة نظر المحاسبيين الأردنيين، ممّا يحدّ من إمكانية تعميم نتائج هذه الدراسة على البنوك الإسلامية الأردنية.

2- محدودية المراجع التي تناولت موضوع الدراسة.

3- عدم التزام البنوك التجارية بالافصاحات الواجبة للمعيار رقم 17 المتعلق بالإيجارات فيما يتعلق بالتزاماتها الإيجارية المستقبلية.

الفصل الثاني
الأدب النظري والدراسات السابقة

2-1: معايير المحاسبة الدولية

2-1-1 مفهوم المعايير المحاسبية الدولية.

2-1-2 الاختلاف بين المعايير المحاسبية الدولية ومعايير إعداد التقارير المالية الدولية.

2-1-3 أهمية المعايير المحاسبية الدولية.

2-1-4 أهداف المعايير المُحاسبية الدوليّة.

2-1-5 مُحدّدات تطبيق المعايير المحاسبية الدولية.

2-1-6 خصائص المعايير المحاسبية الدوليّة.

2-1-7 مُميّزات تطبيق المعايير المحاسبية الدولية.

2-2: معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (16) الخاص بعقود الإيجارات

2-2-1 هدف معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (16) الخاص بعقود الإيجارات.

2-2-2 نطاق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (16) الخاص بعقود الإيجارات.

2-2-3 أسباب إصدار معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (16) الخاص بعقود الإيجارات.

2-2-4 المُعالجة المُحاسبية لعقود الايجار حسب مُتطلبات المعيار رقم (16).

2-2-5 منافع تطبيق المعيار، الإبلاغ المالي الدولي رقم (16).

2-2-6 الآثار المُترتّبة على تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (16) على القوائم المالية وتحليلها.

2-3: البنوك التجارية الأردنية

2-3-1 مفهوم البنوك التجارية.

2-3-2 نشأة البنوك التجارية وتطويرها في الأردن.

2-3-3 أهميّة البنوك التجارية.

2-3-4 خصائص البنوك التجارية.

2-3-5 وظائف البنوك التجارية.

2-4: الدراسات السابقة ذات الصلة

2-4-1 الدراسات العربية.

2-4-2 الدراسات الأجنبية.

2-4-3 ما يُميّز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة.

الفصل الثاني
الأدب النظري والدراسات السابقة

ينقسم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث: المبحث الأول خاص بمعايير المحاسبة الدولية من حيث مفهوم المعايير المحاسبية الدولية وأهميتها وأهدافها ومحددات تطبيقها، من ثم تناول المبحث الثاني معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (16)، المتعلق بعقود الإيجارات من حيث تعيين هدف معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (16)، المُتعلّق بعقود الإيجارات ونطاقه وأسباب إصداره. ويتضمّنُ هذا الفصل أيضاً المبحث الثالث والذي يتعلق بالدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة.

2-1: معايير المحاسبة الدولية

تلقى معايير المحاسبة الدولية قبولاً عالمياً، حيث أحرزت عملية وضع المعايير الدولية في السنوات الماضية نجاحاً ملحوظاً في تحقيق اعتراف واستخدام أكبر للمعايير الدولية؛ لإعداد التقارير المالية. وتُعتبر كمقياس لقياس السلوك الإقتصادي، فهي قياسات تُطبّقها الشركات ومؤسسات الأعمال المختلفة لقياس عناصر البيانات المالية (القوائم المالية)؛ ولتحديد النشاطات والموقف المالي للمؤسسة (المالكي، 2021).

يأتي الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة الدولية من جهود لجنة معايير المحاسبة وإعداد قوائم دولية لتحقيق الانسجام والاتساق الدوليين إلى حد كبير، وينبع من الفوائد المباشرة لتطبيق إجراءات محاسبية مهنية مُعينة (الطراونة, 2020).

2-1-1: مفهوم المعايير المحاسبية الدولية

المعيار المحاسبي هو "عبارة عن قواعد قرار عامّة تشتق من كلا الأهداف والمفاهيم النظرية للمحاسبة والذي يوجه تطور الأساليب المحاسبية، وبما أنّ مستخدمي القوائم المالية لهم مصالح متطابقة ومتعارضة أحيانا لمواجهة تلك المصالح والإيفاء بمسؤولية الإدارة عن الإبلاغ المالي، يقوم المحاسبون بإعداد مجموعة واحدة من القوائم المالية ذات الغرض العام" (أبو نصار وحميدات, 2016: 52).

وعرف (بني حمد, 2016: 24) المعيار المحاسبي بأنّه: " قاعدة مكتوبة تصدره هيئة مُنظمة رسمية ومستقلة تختصّ بأمور المحاسبة أو المراجعة أو السلوك المهني، ويساعد المختصين لقياس الأحداث والعمليات الاقتصادية ونتائج الاعمال ومركزها المالي التي تحدث في المنشآت الاقتصادية أو الحكومية".

وتعرّف معايير المحاسبية الدولية بأنها: "عبارة عن مجموعة من القواعد والنظم التي تحكم وتنظم عمل المحاسبة والمحاسبين؛ وذلك بتقديمها القواعد العملية التي يلتزم بها المحاسبون في أداء عملهم المهني" (الأمين، 2016).

وتُعرف أيضاً بأنّها: "مجموعة من المعايير المحاسبية الدولية توضّح كيفية إظهار أنواع معينة من المعاملات المالية والأحداث في القوائم المالية" (تيلخ، 2019).

وعرّفها علي (2017) بأنّها: "بيان كتابي تصدره هيئة تنظيمية رسمية محاسبية أو مهنية، يتعلّق بعناصر القوائم المالية أو نوع المعاملات أو الأحداث الخاصّة بنتائج الأعمال والمركز المالي، ويُحدّد أسلوب القياس أو الوصف أو التصرّف أو التوصيل المُناسب".

ويُشيرُ توفيق (2017) إلى أنّ المعيار المحاسبي الدولي هو "بمثابة دليل يشمل بيانا كتابياً تقوم بإصداره الهيئة المهنية أو المحاسبية التنظيمية الرسمية، حول ما يتعلّق بالعناصر التي يجب أن تتضمنها القوائم المالية خاصّة الأحداث والعمليات التي يجب أن يحتويها المركز المالي للمنظمة، ويحدد النتائج التي قد تسفر عنها الأعمال، ويحدد طريقة وأسلوب قياس وعرض وتوصيل هذه المعلومات بشكل مُناسب".

وتستخلص الباحثة من التعريفات السابقة بأنّ المعايير المحاسبية الدولية هي عبارة عن مجموعة من المقاييس، أو المبادئ، أو النماذج، أو الإرشادات العامّة التي تؤدي إلى ترشيد وتوجيه الممارسة العملية المحاسبية والتدقيق المالي أو مراجعة الحسابات.

2-1-2: الاختلاف بين المعايير المحاسبية الدولية ومعايير إعداد التقارير المالية الدولية:

تمّ التوجّه لاستبدال معايير المحاسبة الدولية وإلغائها ليحلّ محلّها معايير التقارير المالية الدولية، وأبرز الإختلافات بين معايير المحاسبة الدولية ومعايير إعداد التقارير المالية الدولية (الطراونة، 2020):

- **فترة الإصدار**: تمّ إصدار المعايير المحاسبية الدولية للفترة من عام (1973) إلى عام (2001)، بينما معايير إعداد البيانات المالية الدولية أصدرت اعتباراً من عام (2001) إلى يومنا هذا.
- **مصدر الإصدار**: الجهة التي أصدر معايير المحاسبة الدولية هي مجلس المعايير المحاسبية الدولية (IASC)، بينما معايير إعداد التقارير المالية الدولية تم إصدارها من خلال مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB).

- **الإلغاء والاستبدال:** تُعدّ معايير إعداد التقارير المالية (IFRS) مُتمّمة لمعايير المحاسبة الدولية (IASB)، فإنّ معايير إعداد التقارير المالية الدولية (IFRS) تُلغي المعيار السابق وتستبدله بمعيار آخر، حيثُ أنّ مرجع رسمي محاسبي وحيد مُعترف به دولياً يُعزّز من دقّة وموثوقية وجودة المعلومات المحاسبية، فضلاً عن إتاحة الشفافية والمصداقية وسهولة القراءة للجميع، مع وجود ضبط في إرساء الممارسات المحاسبية والذي يُقلّل في النهاية من حالات الغُش والتلاعب.

2-1-3: أهمية المعايير المحاسبية الدولية

إنّ وجود المعايير المحاسبية يُعزّز موضوعية المُخرجات المحاسبية، حيثُ إنّ موضوعية القياس التي تتطلّبها المحاسبة لا يمكنُ تحقيقها إلا بوجود إطار نظري متكامل يحكم عملية التطبيق، وعليه تتمثّل أهمية معايير المحاسبية الدولية فيما يلي (أمينة، 2017):

- تسمح بتقديم الواقع الاقتصادي عن تعاملات المؤسسة، وإعطاء صورة صادقة عن المؤسسة في لحظة تقديم المعلومة عنها وفق نظرة اقتصادية ومالية وليس وفق نظرة قانونية.
- إيجاد لغة مُحاسبية مُشتركة وموحّدة، تلقى قبولاً وطنياً ودولياً لتوحيد المعالجات المُحاسبية، واستبعاد التناقضات القائمة في نطاق المحاسبة بين الدول.
- تسهيل مُهمّة مصالح الجهات الضريبية في مختلف الدول، من خلال عملية التنسيق في تطبيق أساليب الاعتراف بالإيرادات والتكاليف.
- إنّ عملية تبنّي المعايير المحاسبية الدولية سوف يسمح للشركات المُتعدّدة الجنسيّات بتصميم نظام مُتكامل للمعلومات، يربطُ نشاط الشركة الأمّ بنشاط جميع فروعها التابعة لها.

- إن عدم وجود هذه المعايير المُحاسبية، سوف يكون هناك ما يُشبه الفوضى المُحاسبية حيثُ أنّ الاختلافات سوف تكون كبيرة بين المُحاسبين في معالجة نفس الممارسات المُحاسبية.

وترى الباحثة أنّ تطبيق المعايير المحاسبية الدولية يُعتبر خطوة مهمة باتجاه التعاون والتنسيق والتوحيد المحاسبي بين الدول، أيضاً تساعد في تطوير مِهن المُحاسبة وإجراءاتها.

2-1-4: أهداف المعايير المُحاسبية الدوليّة

تهدف معايير المحاسبة الدولية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الرئيسة من أجل التوحيد المحاسبي دولياً والتي تتضمن ما يلي: (الشجيري، 2020):

1. معرفة مدى تأثير الأنظمة المحاسبية المختلفة على اقتصاديات الدول المختلفة.
2. توفير المعلومات المحاسبية الموحّدة للشركات والمؤسسات المالية الدولية.
3. خدمة المستثمر الدولي من خلال تقديم بيانات وقوائم وتقارير مالية ملائمة لاتخاذ القرار.
4. التوصل لأسس وقواعد ومعايير محاسبية دولية يمكن الاستعانة بها لتطوير الأنظمة المحاسبية المحلية.
5. تظهر أسباب اختلاف البيانات والمعلومات المحاسبية في تقارير المؤسسات والشركات الدولية.
6. يجب دراسة النظم المحاسبية في دول العالم المختلفة للوصول إلى النظام الأكثر ملائمة لاحتياجات تلك الدول.

7. قابلية مقارنة القوائم المُعدّة في بلدان مختلفة وتؤدي تلك إلى تعزيز قرارات الإستثمار والاقتراض وتُسهّل لمستخدمي البيانات المالية (القوائم المالية) في أيّ بلد فهمها وإدراكها وإن كانت مُعدّة في بلدان أخرى.

وتستخلص الباحثة ممّا سبق أنّ أهداف معايير المحاسبية الدولية عدّيدة ومهمة، وتتمثل في أنها تستخدم في إعداد البيانات المالية، وتجهيز القوائم المالية المحاسبية، وتساهم في تحقيق التنسيق بين الإجراءات، والقواعد الخاصة بالمحاسبة، كما أنّها قد توحّد الإجراءات المحاسبية معاً.

2-1-5: مُحدّدات تطبيق المعايير المحاسبية الدولية

رغم الأهمية البالغة الناتجة عن تطبيق المعايير المحاسبية الدولية ومزاياها العديدة، إلا أنّ ذلك لم يمنع من وجود مجموعة من المحددات التي تقيد تطبيقها، ولعلّ أهمها ما يلي (مجدي، 2017):

- عدم قابلية التطبيق على مستوى جميع دول العالم نتيجة لاختلاف البيئة الاقتصادية، والثقافية، والسياسية.
- تعدّد البدائل والخيارات سواءً في قواعد القياس أو الإفصاح، ممّا يوفّر فرصاً واسعة للاختلاف في تطبيقها من قبل المحاسبين، الأمر الذي قد يؤدي إلى آثار سلبية تحدّ من قابلية القوائم المالية للمقارنة.
- اختلاف مستوى التعليم للدول المطبقة للمعايير؛ حيث إنه في الدول المتقدمة لا توجد صعوبة لفهم وتطبيق المعايير المحاسبية على عكس ذلك في الدول النامية.

وترى الباحثة بأنه رغم الأهداف التي تسعى لتحقيقها المعايير المحاسبية الدولية إلى أنها قد تتعرض إلى محددات وصعوبات لا تُحوّل دون تطبيق تلك المعايير، ومن هذه الصعوبات: اختلاف المستوى التعليمي، وتسارع واختلاف التغييرات الاقتصادية.

2-1-6: خصائص المعايير المحاسبية الدوليّة

تتميّز المعايير المحاسبية بمجموعة من الخصائص أهمها (عسول، 2020):

- قدرتها على تحقيق الإجماع، خاصّة بعد الإصلاحات الأخيرة التي عرّفتها هيئة المعايير المحاسبية الدولية، والتي نتج عنها توسيع مجال الاستشارة، ودون إهمال وجهة نظر الهيئات الوطنية.
- قوّتها التي اكتسبتها من خلال التوفيق بين التباين الذي يُميّز الممارسة المحاسبية الوطنية، حيال المواضيع التي تكون مجالاً للمعايير، وهو ما أكسبها نوعية عالية من الجودة.
- مرونتها نتيجة لما تقدّمه من حلول ترضي مختلف مستعمليها، إذ إنّ أهم ما يُميّز المعايير المحاسبية ليس ما تسمح به، بل ما تمنعه. بالإضافة إلى أنّها غير إجبارية؛ لأنها ليست لها صفة القانون أو التنظيم.
- تعتمد على مفهوم القيمة الحالية لغايات تحديد أثر عنصر الزمن في عملية تقييم كل من الأصول والخصوم.

2-1-7: مُميّزات تطبيق المعايير المحاسبية الدولية

للمعايير المحاسبية الدولية أهمية بالغة في إعداد القوائم المالية، فهي توفّر مجموعة من المزايا أهمّها (العواملة، 2017):

- التناسق والتناغم: ويعني تطبيق الأسس والمعايير المحاسبية نفسها بغض النظر عن جنسية المؤسسة، ومتجاوزاً بذلك الحدود الجغرافية، أي توحيد أسس وقواعد المعالجة المحاسبية، وبالتالي إظهار القوائم المالية للمنشآت بصورة مُتماثلة وموحدة.
- قابلية المقارنة: وتتضمن عملية توحيد أسس وطرق المعالجة المحاسبية، فإنّ النتيجة المباشرة هي قابلية هذه القوائم المالية التي أُعدّتْ للمقارنة من قبل مستخدميها، ممّا يسمح بترشيد عملية اتخاذ القرارات، والمفاضلة بين البدائل على أسس سليمة وواضحة.
- مواكبة مُتطلبات العولمة: تتضمن عملية الاستجابة للتطورات التي فرضتها العولمة، حيث تمّ إنشاء مُنظّمة مهنية تُعنى بالشؤون المحاسبية على المستوى الدولي، وهذا للإستفادة قدر الإمكان من مزايا العولمة، والابتعاد عن شبح مخاطرها الرهيب.
- تلبية المُتطلّبات القانونية: وهنا يعني أنّ الكثير من الدول تنصّ قوانينها صراحةً على تطبيق المعايير المحاسبية الدولية، ولا خيار أمام المؤسسة إلا التطبيق.
- تلبية مُتطلبات المُموّلين المحلّيين والدوليين خارج نطاق الحدود: تسعى الشركة دائما لتوسع وزيادة نشاطاتها في الداخل أو الخارج فهي بذلك تحتاج إلى تمويل هذه المشاريع، ولا يمكنُ للمؤسسات التمويلية أنْ تقوم بمنح القروض إلا في ضوء دراسة متكاملة للقوائم المالية للمنشآت التي تحتاج إلى التمويل، ولا يمكن القيام بهذه الدراسة إلا في ضوء قوائم مالية قد تم اعدادها وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية.
- الدخول إلى الأسواق المالية العالمية: تقوم الشركات بالمنافسة من خلال الدخول إلى الأسواق المالية العالمية لإدراج أسهمها على المستوى الدولي، وتداولها بسرعة كبيرة، ولا يمكن لها تحقيق ذلك إلا بالإلتزام بشروط مُعينة يجب التقيد بها ولإمكان السماح لها بإدراج أسهمها في هذه الأسواق.

- قابلية الفهم وإمكان وجود تصور موحّد ومشترك للقوائم المالية: إذ أنّ القوائم المالية التي تُعدّ على أسس مختلفة، لا يمكن فهمها ولا تساعد على اتخاذ القرارات، وهذا يتنافى مع الهدف الرئيس من إعداد القوائم المالية، وهو تزويد أصحاب العلاقة بمعلومات موثوقة وملائمة لمساعدتهم في اتخاذ قرارات رشيدة وعقلانية.
- إيجاد أساليب موحدة للتعامل مع القضايا العالمية المشتركة: مثل أسعار صرف العملات، إذ أنه يمكن ترجمة القوائم المالية بناءً على القوانين المحلية، والتي تتميز بالاختلاف من دولة إلى أخرى، وبالتالي تفقد هذه القوائم خاصيّة المقارنة.

ترى الباحثة بأنّ لتطبيق المعايير المحاسبية الدوليّة مجموعة من المزايا كالتناسق والتوافق، وتسهيل عملية التعامل مع القضايا العالمية المشتركة، والمساعدة في الدخول إلى الأسواق المالية العالمية، وقدرتها على الإستجابة للتطورات التي فرضتها العولمة، وغيرها من المزايا التي تتمتع فيها المعايير المحاسبية الدولية.

2-2: معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (16) الخاص بالعقود الإيجارات

يُحدد هذا المعيار المبادئ المتعلّقة بالإثبات والقياس والعرض والإفصاح عن عقود الإيجار، بهدف ضمان تقديم المستأجرين والمؤجرين طريقة ملائمة تعطي تعبيراً صادقاً عن تلك المعاملات، وتعطي هذه المعلومات أساساً لمستخدمي القوائم المالية لتقويم أثر عقود الإيجار على المركز المالي والأداء المالي والتدفقات النقدية (زويد، 2020).

وسيتم في هذا الجزء الحديث عن هدف معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (16) الخاص بالعقود الإيجارات ونطاقه وأسباب إصداره:

2-2-1: هدف معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (16) الخاص بالعقود الإيجارات

إن الهدف الرئيس من هذا الإصلاح، هو إيجاد حل لمخاطر التأجير من خلال معيار المحاسبة الدولي رقم (16) الخاص بالعقود الإيجارات. وتوفير معلومات عالية الجودة، وتتمتع بالشفافية، وقابلة للمقارنات مع البيانات المالية، ويهدف الإبلاغ عن المعلومات التي تمثل بأمانة معاملات التأجير، وتوفير أساساً لمستخدمي البيانات المالية، لتقييم (مقدار، وتوقيت، وعدم التأكد) من التدفقات النقدية الناشئة عن عقود الإيجار (تيلخ، 2019).

ويهدف أيضاً معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 16 الخاص بعقود الإيجارات إلى التخلص من تصنيف عقود الإيجار على أنها إما عقود إيجار تمويلية أو تشغيلية بالنسبة للمنشآت المستأجرة، وبدلاً من ذلك، تتم معالجة كلّ عقود الإيجار بطريقة مُشابهة لطريقة معالجة عقود الإيجار التمويلية (Ozturk, 2016).

وترى الباحثة أنّ معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 16 الخاص بعقود الإيجارات يسعى إلى إيجاد حلّ لمخاطر التي تواجه عقود الإيجار، وأيضاً يسعى إلى التخلص من تصنيفات عقود الإيجار على أنها إما عقود إيجار تمويلية أو تشغيلية بالنسبة للمنشآت المستأجرة.

2-2-2: نطاق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 16 الخاص بعقود الإيجارات

يجب على المنشأة تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (16) الخاص بعقود الإيجارات على كافّة عقود الإيجار باستثناء العقود التالية:

- عقود الإيجار التي تتعلق باستكشاف أو استخدام المعادن والنفط والغاز الطبيعي وما يماثلها من الموارد المتجددة.

- عقود الإيجار التي تتعلق الأصول الحيوية ضمن نطاق معيار المحاسبة الدولي رقم 41 كالزراعة المُحتفظ بها بواسطة المُستأجر.
- الترتيبات التي تتعلق بامتياز الخدمة العامة ضمن نطاق لجنة تفسيرات معيار التقارير المالية الدولية رقم 12 والخاص بترتيبات امتياز الخدمة العامة.
- التراخيص التي تتعلق بالمُلكية الفكرية الممنوحة بواسطة المؤجّر ضمن نطاق المعيار الدولي للتقرير المالي 15 الخاص بالإيراد من العقود مع العملاء.
- حقوق المُحتفظ بها بواسطة المستأجر بموجب اتفاقيات ترخيص ضمن نطاق معيار المحاسبة الدولي رقم 38 الأصول غير الملموسة لمثل هذه البنود، كالأفلام السينمائية وتسجيلات الفيديو والمسرحيات والمخطوطات والبراءات وحقوق النشر.

ترى الباحثة أنّ معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 16 الخاص بعقود الإيجارات يتبنّى كافّة عقود الإيجار باستثناء بعض العقود؛ وذلك لأنها تقع هذه العقود ضمن نطاق معايير أخرى، كعقود الإيجار لاستكشاف أو استخدام المعادن، وعقود إيجار الأصول الحيوي، وغيرها من العقود التي تمّ ذكرها سابقا.

2-2-3: أسباب إصدار معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 16 الخاص بعقود الإيجارات

تجاوب مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB مع الانتقادات التي أحاطت بالمعيار IAS 17 المُتعلقة بالإيجارات، وتتلخّص هذه الانتقادات فيما يلي:

1- فشل المعيار IAS 17 المُتعلّق بالإيجارات، بتلبية احتياجات مستخدمي القوائم المالية: إذ تؤمّن نسبة كبيرة من مستخدمي القوائم المالية سواء كانوا مستثمرين أو محللين، بأهمية الالتزامات التي تصاحب عقود الإيجار التشغيلية، وبالتالي فإنّ عدم إظهارها في القوائم المالية يضطّر

المستخدمين إلى عمل تعديلات على هذه القوائم؛ لتُأخذ بعين الاعتبار تلك الالتزامات، وتكون هذه التعديلات مبنية على المعلومات المُقدمة ضمن الإفصاحات، إلاّ أنّ هذه المعلومات لا تكون كافية لعمل تعديلات يُمكن الاعتماد عليها بموثوقية؛ ممّا يضطّر المُستخدم إلى اللجوء إلى التقديرات والافتراضات، وعادّة ما تكون نتائجها، إمّا تضخيم لهذه الالتزامات أو تقليلها عن الواقع. وحيثُ أنّ عقود الإيجار هي نوع من أنواع التمويل أو الاقتراض، فقد وجد مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB أنّه من الضروري إظهارها في القوائم المالية من أجل زيادة شفافية هذه القوائم، وبالتالي إعطاء فرصة لمستخدم القوائم المالية الذي لا يمتلك الخبرة الكافية لاستخراج المعلومات المُتعلّقة بهذه الإلتزامات من الإفصاحات وعمل التقديرات اللازمة؛ لاتخاذ قرار مبني على معلومات واضحة وشفافة، حيثُ أنّ القواعد التي تُحدّد تصنيف العقود في المعيار الحالي رقم IAS 17 المُتعلّق بالإيجارات، تترك المجال للحكم الشخصي والاجتهاد، إضافةً إلى النيّة في تصنيف عقود الإيجار إلى تمويلية أو تشغيلية، "ويرتبط ذلك بنيّة المنشأة المُعتمدة على الجوهر وليس على شكل الإيجار" (الجعارات، 2017).

كذلك وجد المجلس معايير المحاسبة الدولية أنّ غياب المعلومات المُتعلّقة بعقود الإيجار والتزاماتها عن القوائم المالية للشركات، يؤدي إلى عدم إعطاء صورة كاملة لمستخدمي القوائم المالية عن المركز المالي للشركة وبالتالي، عدم قدرتهم على المقارنة بين القوائم المالية للشركات التي تقترض لشراء أصولها والشركات التي تستأجر أصولها دون إدخال التقديرات الخاصّة بهذه الإلتزامات.

2- يعطي المعيار IAS 17 المُتعلّق بالإيجارات المجال للشركات بالتلاعب في تصنيف العقود عند الحاجة من خلال إظهارها بالقوائم المالية أو عدم إظهارها، وقد يكون هناك أسباب تدفع

الشركات إلى تصنيف عقودها الإيجارية إلى عقود تشغيلية بدلاً من تصنيفها كعقود تمويلية؛ لما لذلك من أثر إيجابي على قوائمها المالية، وأيضاً على النسب المالية الرئيسة، وتُصبح هذه الممارسة مُفضلّة للشركات عندما يرتبط تقييم أداء الشركة وحوافز الإدارة بهذه النسب (العريدي، 2017).

3- يرى المنتقدون للمعيار رقم IAS 17 المُتعلّق بالإيجارات بأنّ هناك تضارب وعدم اتساق بين المعيار رقم IAS 17 المُتعلّق بالإيجارات والإطار المفاهيمي للقوائم المالية الصادر عن مجلس معايير المحاسبة الدوليةIASB، فحقّ استخدام الأصل والانتفاع به الذي يحصل عليه المستأجر بموجب عقد الإيجار يُلبّي تعريف الأصل في الإطار المفاهيمي، كما أنّ تعهّد المُستأجر بدفع الإيجار طوال مدة العقد يُلبّي تعريف الالتزام، إلاّ أنّ تصنيف الإيجار لإيجار تشغيلي يبقى الأصل والتزام المُترتبين على العقد خارج القوائم المالية للمستأجر (العريدي، 2017).

2-2-4: المُعالجة المُحاسبية لعقود الايجار حسب مُتطلبات المعيار رقم (16) الخاص بعقود الإيجارات

يستخدم معيار رقم IFRS 16 المُتعلّق بالإيجارات، نموذج حقّ الإستخدام في تصنيف عقود الإيجار والمحاسبة عنها، وهناك إلزام الشركات بتصنيف إيجاراتها كإيجارات تمويلية، وبالتالي الاعتراف بالأصل والالتزام المُترتّب على الإيجار في القوائم المالية، وفيما يلي عرض لمُتطلبات المحاسبة عن الإيجارات من وجهة نظر المُستأجر والمُؤجّر (العريدي، 2017):

- مُحاسبة الإيجار من وجهة نظر المُستأجر: يعترفُ المُستأجر في بداية مدّة العقد بالأصل المستأجر في جانب الموجودات، ويُصنف كأصل مع حقّ الانتفاع أو الإستخدام،

ويتمّ الاعتراف بالإلتزامات المُترتبة على الإيجار في جانب المطلوبات، كما أنه يتمُّ الاعتراف بالأصل المُستخدم في بداية العقد بقيمة الالتزام المُترتب على الإيجار، مضافاً إليه أيّة تكاليف مباشرة يتحمّلها المُستأجر، وفي حال حصول المُستأجر على حوافز من المؤجر أو قيامة بعمل دفعات سابقة لتاريخ العقد، يتمُّ احتسابها وعمل التعديلات اللازمة على القيمة المُعترف بها. يتمُّ قياس الأصل المُستخدم لاحقاً بالتكلفة مطروحاً منها الإهتلاك المُتراكم وأيّ خسائر تحصل في انخفاض القيمة الا إذا:

أ- كان الأصل للمستخدم أصلاً مُستثمراً أو مُمتلكاً (أيّ أراضٍ أو مبانٍ)، ويستخدم المُستأجر القيمة العادلة في قياس الممتلكات المستثمرة بموجب المعيار رقم 16 الخاص بعقود الإيجارات.

ب- عندما يكون الأصل المستخدم جزءاً من الممتلكات، فالمنشآت والمعدات التي يستخدمها المستأجر في القياس وهي أسلوب إعادة التقييم بموجب المعيار رقم 16 الخاص بعقود الإيجارات.

- مُحاسبة الإيجار من وجهة نظر المؤجر: لم يحدثْ تغيير يُذكر على محاسبة عقود الإيجار من طرف المُؤجر في المعيار 16 المُتعلّق بالإيجارات، عمّا كان مُطبّقاً في المعيار رقم 17 المُتعلّق بالإيجارات.

2-2-5: منافع تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (16) الخاص بعقود الإيجارات

يترتّبُ على المُعالجة المُحاسبية الجديدة لعقود الإيجار، وفقاً لمعيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (16) الخاص بعقود الإيجارات منافع عديدة، وتتمثّل في الآتي:

أولاً: تحسين جودة التقارير المالية

يتطلّبُ معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (16) الخاص بعقود الإيجارات الاعتراف بأصول والتزامات الإيجار لدى المستأجر؛ وذلك بالنسبة لجميع عقود الإيجار، ممّا يُوفّر عرضاً عادلاً للمركز المالي للشركة، وزيادة الشفافية حول الرفع المالي للشركة المُستأجرة ورأس المال المُستخدم. ومن المُتوقّع أنْ يُتيح ذلك للمستثمرين والمحللين ومستخدمي القوائم المالية تقييم أفضل للوضع المالي والأداء المالي للشركات (محمود، 2018).

ومن ناحية أخرى فإنه من المتوقع أن يُتيح المعيار معلومات أكثر شفافية ودقّة عن عقود الإيجار لدى الشركة، مُقارنة بمُتطلّبات المعالجة المحاسبية السابقة، وفقاً لمعيار رقم 17، ممّا اضْطرّ بعض المستثمرين للقيام بتعديل معلومات عقود الإيجار خارج الميزانية العُموميّة من خلال استخدام أساليب مُتنوّعة أقلّ دقّة، في حين لا يقومُ البعض الآخر من المُستثمرين بذلك، ومن ثمّ يوفّر معيار رقم (16) الخاص بعقود الإيجارات ، المزيد من فرص التكافؤ لجميع المشاركين في السوق (IASB, 2016).

ثانياً: تحسين قابلية المقارنة بين الشركات التي تستأجر الأصول، والشركات التي تقترضُ لشراء الأصول:

يتوقّعُ مجلس معايير المحاسبة الدولية أن يؤدي تطبيق المعيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (16) الخاص بعقود الإيجارات إلى تحسّن كبير في القابلية للمقارنة للمعلومات المالية بين الشركات، ويرجع ذلك إلى ما يتطلّبه المعيار من اعتراف الشركات المُستأجرة بأصول والتزامات جميع عقود الإيجار، حيثُ لا يتمّ التمييز بين عقود الإيجار التشغيلية وعقود الإيجار التمويلية، هذا

بالإضافة إلى قيام الشركات المُستأجرة بقياس جميع أصول والتزامات عقود الإيجار بنفس الطريقة، ونتيجة لذلك سوف تعكس القوائم المالية المركز المالي الحقيقي للشركات (IASB, 2016).

ثالثاً: تحسين عملية اتخاذ القرارات

يتوقّعُ مجلس معايير المحاسبة الدولية أن يؤدي تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (16) الخاص بعقود الإيجارات إلى توفير مجموعة أشمل من المعلومات وإفصاح كافٍ عن عقود الإيجار، مقارنة بما يوفّره المعيار رقم (17)، ممّا يُوفّر مزيداً من الشفافية حول عمليات الشركة ومركزها الاقتصادي، ممّا يُمكّن كلّ من المُستثمرين والمُقرضين من اتّخاذ القرارات الاستثمارية والائتمانية بصورة أفضل. ومن ناحية أخرى، من المُتوقع أن يقوم المُستثمرين بتحليل المعلومات المالية للشركات دون تعديل عقود الإيجار خارج الميزانية العمومية، مما يُوفّر أساس أفضل لاتخاذ القرارات، نظراً للإفصاح عن أصول والتزامات عقود الإيجار داخل الميزانية العمومية (IASB, 2016).

2-2-6: الآثار المُترتّبة على تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (16) الخاص بعقود الإيجارات على القوائم المالية وتحليلها.

إن عملية التحول لتطبيق المعيار IFRS 16 المتعلق بالإيجارات تؤدي إلى حدوث أثراً محاسبياً ظاهراً على القوائم المالية على النحو الآتي:

أولاً: آثار تطبيق المعيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (16) الخاص بعقود الإيجارات على قائمة الميزانية العمومية (المركز المالي):

يتمّ من خلال تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (16) الخاص بعقود الإيجارات الإفصاح عن الأصل ويكون بشكل مُنفصل عن الأصول الأخرى أو في المُلحق، وإذا اختار المستأجر إدراج الأصل في قائمة المركز المالي، فإنّه يتوجب عليه العمل على ما يلي:

- أن يتم إدراج أصل المستأجر في أصول الميزانية العمومية كأنه مملوك للمستأجر.

- أن يتم الإشارة في عقد الإيجار موقع الأصل وحقوقه في الميزانية العمومية.

وبالتالي يتمثّلُ تأثير المعيار على الميزانية عن طريق الزيادة الحاصلة في إيجار الأصول، وخصومه والانخفاض الحاصل في حقوق الملكية–رأس المال–, لأنّه يكون الانخفاض الحاصل في القيمة الدفترية لأصل الإيجار يكون بوتيرة أسرع من التزامات الإيجار، لأنّ الأصل يهتلك حسب الإهتلاك الخطيّ، أمّا الالتزام، فينخفض بقيمة دُفعات الإيجار، ويرتفع بمبلغ الفائدة الذي يتناقص مع طول حياة الأصل، وبالتالي يُؤثر على انخفاض حقوق المُلكية (IFRS, 2016).

ثانياً: آثار معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم(16) الخاص بعقود الإيجارات على قائمة الدخل:

يتطلّبُ معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم(16) الخاص بعقود الإيجارات، خلافا لمعيار رقم (17) الاعتراف بالفائدة بشكل مُنفصل عن الاهتلاك، حيثُ يُدرج حساب الفائدة كجزء من التكاليف، أمّا الاهتلاك فيدرج ضمن بند اهتلاك الممتلكات والمنشآت والمعدات، لأن معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم(16) الخاص بعقود الإيجارات يرى أنّ فصل اهتلاك أصول الإيجار وفائدة خصوم الإيجار في بيان الدخل للشركة يُوفّر معلومات هامّة للمُستثمرين والمُحلّلين الماليين (IFRS, 2016).

تُعتبرُ الأرباح قبل الفائدة والضرائب والإهلاك وإطفاءات الدين (EBITDA) مقياسين للربح الذي يُستخدم من طرف المستثمرين والمُحلّلين الماليين في تقييم التأثير المالي, وتقييم أداء الشركة، لهذا يتوقّع IASB من تطبيق المعيار الجديد، أن يكون هناك ارتفاع في الأرباح قبل الفوائد، مثل: الأرباح التشغيلية؛ لأنّه يُعتبر مُعدّل الفائدة الضمني لأقساط الإيجار كجزء من التكاليف المالية، على عكس المعيار رقم 17 الذي يدرج تكاليف الإيجار في التكاليف التشغيلية، كما أنّ حجم الزيادة في الأرباح التشغيلية والتكاليف المالية يعتمدُ على أهمية التأجير للشركة، وطول عقود

الإيجار, وأسعار الفائدة المُطبّقة، وارتفاع الأرباح قبل الفائدة والضرائب والإهلاك وإطفاءات الدين (EBITDA) لأنّه لا يتضمّنُ تكاليف الإيجار بالمقارنة مع المعيار القديم (IFRS, 2016).

ثالثاً: آثار معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم(16) الخاص بعقود الإيجارات على جدول التدفّقات النقدية:

يقوم المُستأجر في جدول التدفّقات النقدية بالإفصاح عن العناصر التالية:

- تسديد الديون المُتعلّقة بالإيجارات في التدفّقات المالية.
- مدفوعات الفائدة الخاصة بالإيجار.
- المدفوعات الخاصة بالإيجارات قصيرة الأجل أو التي تكون ذات القيمة المنخفضة.

لا تؤدي التغيّرات في السياسات المُحاسبة إلى تغيّرات في المبلغ الإجمالي للتدفّقات النقدية بين الأطراف في عقد الإيجار، إلاّ أنّه من المُتوقّع أنْ يكون لها تأثير في عرض التدفّقات النقدية، أي الحدّ من التدفّقات النقدية التشغيلية مع حصول زيادة مقابلة في التدفقات النقدية المالية، حيثُ أن التسديدات الرئيسة لجميع التزامات الإيجار ومدفوعات الفائدة تُدرّج ضمن الأنشطة التمويلية (IFRS, 2016).

كما يُتوقّع من تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم(16) الخاص بعقود الإيجارات تحسين كبير في المعلومات المُقدمة للمستخدمين في البيانات المالية من خلال ما يلي (IFRS, 2016):

- تقليل الحاجة بالنسبة للمستخدمين والمُحلّلين الماليين إلى إدخال تعديلات على المبالغ التي يُصرّح بها المُستأجر.
- تحسين إمكانية المُقارنة بين الشركات التي تُؤجّر الأصول والشركات التي تقترض لشرائها.
- تقديم معلومات شفافة حول عقود الإيجار لجميع المشاركين في السوق.

2-3: البنوك التجارية الأردنية

تُعتبرُ البنوك التجارية من المؤسسات الاقتصادية المهنية التي تتعاملُ مع المال؛ لأنها الطرف أو المكان الذي يلتقّي فيها عرض النقود بالطلب عليها، وهذا يرجع إلى أنّ هذه البنوك تعملُ ضمن نظام ذي كفاءة عالية، حيث تعملُ على تجميع ودائع ومُدّخرات الأفراد والمنشآت، كما تُعدُّ أداة ضرورية تقوم بمهمّة التمويل اللازم للأفراد، وكذلك التجّار والمُنتجين، من خلال تقديم الائتمان والتمويل اللازم لها (غنام، 2021).

كما ويُعتبر قطاع البنوك الأردني من القطاعات الأكثر تنظيماً، ومن أكثر القطاعات المواكبة للتكنولوجيا الحديثة المرتبطة بالمعلومات، إذ أنها تخضع للتشريعات وقوانين البنك المركزي الأردني، وتصدر تقاريرها السنوية بناءً على معايير عالية الجودة، وتستخدمُ نُظم معلومات حديثة؛ ممّا يجعله قطاعا مرغوباً به لدى الجميع (حسن، 2019).

2-3-1: مفهوم البنوك التجارية

وردتْ كافّة التعريفات المتعلقة بالبنوك التجارية غالباً من خلال التشريعات والقوانين واللوائح المالية التي تنظم الحياة الاقتصادية في مختلف البلدان، ومن ثم فإن أغلب التشريعات اتفقت جميعاً على أن البنك هو " مؤسسة أو منشأة اقتصادية تتعامل بالنقود حيث يتم تجميع الودائع والمدخرات من المصادر المختلفة، ثم إعادة استثمارها في كافة المجالات المختلفة للاستثمار وما فيها من توجيه ما يجتمع لديها من أموال عبر مجموعة من مجالات الاستثمار, كما أنها تقدم العديد من الخدمات لعملائها بوصفها موقع تجميع مدخراتهم وودائعهم" (الهلالي، 2017: 15).

وفي التشريع الأردني عرف قانون البنوك رقم 24 لسنة 1971 البنك المرخص بأنه: "الشركة التي رخص لها بممارسة الأعمال البنكية وفق هذا القانون".

ووفقاً لقانون البنوك رقم 28 لسنة 2000، حيث عرف البنك بأنه "الشركة التي يرخص لها بممارسة الأعمال البنكية وفق أحكام هذا القانون بما في ذلك فرع البنك".

وتعرف العاني (2017) البنك بأنه "مؤسسة مالية ينصب نشاطها الرئيس على جمع الأموال أو الفائض من الأموال لاحتياجات مالكيها (الأشخاص الطبيعيين والمؤسسات والبلدان) وإعادة إقراضهم وفقاً للأسس محددة أو الاستثمار في مجالات أخرى".

ويعرف البنك التجاري أيضاً على أنه "مؤسسة ائتمانية غير متخصصة هدفها الأساسي تلقي ودائع العملاء والقابلة للسحب في أي وقت عند الطلب أو بعد فترة قصيرة، وأن صفة التعامل لها قصير الأجل" (ناصر، 2016).

ويعتبر البنك التجاري وسيطا يركز عمله على خدمة النقد، وتستند أنشطته إلى أسس وقواعد خاصة، وهو وسيط ملزم بتلقي الأموال ومنحها وإنشائها وتحويلها، ويخضع لقواعد ومعايير معينة ومحددة في اللوائح والقوانين، وكجزء من أنشطتها، تستخدم المنتجات المتمثلة في تقنيات التعامل مع المال (بلبزوح، 2016).

2-3-2: نشأة البنوك التجارية وتطويرها في الأردن

لقد ارتبطتْ نشأة البنوك كنتيجة طبيعية لتطوّر الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات، وكنتيجة لزيادة التبادل التجاري بين الشعوب والدول المختلفة، ومن ثُمّ ظهور النقود كعامل أساسي لعملية التبادل بين الدول، حيث يتم إيداع الفائض منها كودائع مُقابل الحصول على عمولة نظير لحمايتها والمحافظة عليها. ونظراً لتنوّع العمليات الاقتصادية والمعاملات التجارية، الأمر الذي أدّى إلى تنوّع وتعدُّد عمليات البنوك، وهو ما استدعى تخصيص البنوك في أنواع محددة من العمليات،

ومن ثمّ ظهرتْ البنوك المُتخصّصة، مثل: البنوك التجارية والصناعية والعقارية والزراعية وغيرها (الهلالي، 2017).

وتعودُ نشأة البنوك التجارية إلى أواخر القرون الوسطى، عندما بدأ التجّار والمُقرضين وصائغوا الذهب في أوروبا بقبول أموال المودعين مُقابل قياسهم إصدار إيصالات وشهادات إيداع لمبلغ الإيداع، ولاحظتْ مكاتب الصرّافة أنّ هذه الإيصالات تحظى بقبولٍ واسع النطاق في عملية التداول؛ للوفاء بالتزامات مُعينة (المنيزل، 2021).

2-3-3: أهميّة البنوك التجارية

تكمنُ أهميّة البنوك التجارية من خلال دورها في جمع الأموال وضخها في الإستثمارات التي تسهم في تحسين وتطوير قطاعات اقتصادية عديدة، وتبرز أهميّة البنوك التجارية من خلال نقاط عديدة منها (عولمي، 2016):

1- يلعبُ البنك دوراً كبيراً في التنمية الاقتصادية، من خلال منح الائتمان، بعد أن يدرس البنك الغرض من القرض المُقدّم له من قبل العميل، بحيث يخدم القرض المصلحة الاقتصادية للعميل والمجتمع.

2- تخدمُ البنوك العُملاء على توزيع المُخاطرة من خلال تنويع الاستثمارات قصيرة الأجل وطويلة الأجل.

3- مقدرة البنك على تقديم الخدمات المالية بشكل أفضل من باقي المؤسسات المالية، كما أنه يستطيع تلبية الاحتياجات الائتمانية للأفراد والحكومات والشركات.

4- يلعبُ البنك دور الوسيط بين المُستثمر وصاحب العمل، حيثُ يوفّرُ البنك أماكن لتوظيف الأموال بالشروط والفترة المناسبة لكلٍّ من المستثمرين وأصحاب الأعمال.

2-3-4: خصائص البنوك التجارية

للبنوك التجارية مجموعة من الخصائص المُتمثّلة بما يأتي (قلمين، 2018):

1) تحتلّ البنوك التجارية المرتبة الثانية في الهرم المصرفي بعد البنك المركزي، والذي يقومُ البنك المركزي بدوره الرقابي من طرف واحد؛ لما له من سُلطة على البنوك التجارية؛ وذلك من خلال التحكّم وضبط عمليات وأنشطة البنوك التجارية، بما يتناسبُ مع طبيعة التشريعات ومُتطلّبات الاقتصاد للدولة.
2) تُعدُّ البنوك التجارية الحجر الأساس للنظام المصرفي للدول بعد البنك المركزي؛ لدورها المهم في تحريك عجلة الاقتصاد للدول.
3) تتعدّدُ وتتنوّعُ البنوك التجارية، الأمر الذي يوفّرُ ويُغطّي احتياجات العُملاء في السوق الائتماني؛ لأنّ التعدد يخلقُ فرص المنافسة، بالإضافة إلى توافر وحدات مصرفية كبيرة لديها القدرة على التمويل في أيّ وقت كان.
4) تحقق البنوك التجارية الأرباح من خلال عملية الاستفادة من فرق أسعار الفائدة على الإيداع والإقراض، فالبنوك تُعتبرُ من المشاريع الرأس مالية.

2-3-5: وظائف البنوك التجارية

للبنوك التجارية العديد من الوظائف منها التقليدية ومنها الحديثة كما يلي:

أولاً: الوظائف التقليدية للبنوك التجارية: وتشمل ما يلي (قلمين، 2018):

- قبول الودائع: تُعتبرُ هذه الوظيفة من أقدم وأهم الوظائف، بل تُعدُّ الوظيفة الأساسية للبنوك التجارية؛ لأنّ البنوك التجارية تحصلُ على الودائع من مختلف الطرق، والودائع هي الجزء الأكبر الأساسي من موارد البنوك بحيث يقوم البنك بتسليفها للعملاء، ويدفعُ الفوائد على هذه الودائع، وفي المقابل يتقاضى البنك أيضاً الفوائد على هذه الأموال المُقترضة، وتقومُ

البنوك باجتذاب الودائع من خلال المُمارسات الصحيحة والسليمة في توظيف الودائع وتدعيم رأس المال؛ لزيادة القوة المالية.

- خَلق النقود: وتُعدُّ عملية خَلق النقود من أهمّ وظائف البنوك التجارية؛ لما لها من تأثير كبير في عجلة التنمية الاقتصادية، فالبنوك التجارية يُمكنها إعطاء القروض أكبر من قيمة الأموال المُودعة لديها، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة كمية النقد في حدود متزايدة، إذ إنّ خَلْق النقود للودائع تحدثُ عند قيامه بالإقراض، ثُمّ قيام العميل بإيداعه في بنك آخر، وهذه الودائع المُسمّاة بالودائع المُشتقّة.
- مِنح الائتمان: تعني هذه الوظيفة أنّ البنوك تُزوّد الأفراد والشركات والتجار بأموال نقدية قصيرة الأجل أو نقدية طويلة الأجل، حتّى يتمكّن هؤلاء المُقترضين من بدء أعمالهم أو مواصلتها، شريطة أن يعيدوا النقود في الوقت المُتفّق عليه.

ثانياً: الوظائف الحديثة للبنوك التجارية

يوجدُ العديد من الوظائف الحديثة للبنوك التجارية التي أُجبرتْ عليها لمواكبة عجلة التقدّم الاقتصادي، واتّساع العمل المصرفي الذي يشهدُه العالم، كما يلي (رمضان وجودة، 2016).

- العمل على تقديم الخدمات الاستثمارية للعملاء والمُتعلّقة بأعمالهم ومشاريعهم لتساعدهم على تحقيق الأرباح وتقديم الاعتمادات المُستنديّة لتسهيل أعمالهم.
- تساعد في التمويل للاستفادة من الإسكان الشخصي.
- تساعد في تقديم دعم المشاريع التنموية، التي تخدمُ المجتمع.
- العمل على تقديم صناديق الادخار التي تُتيحُ للعملاء ادّخار ما يريدون من ذهب أو أشياء ثمينة.
- تقديم البطاقات الائتمانية بأنواعها المختلفة.

- تقديم خدمة التحصيل للأوراق المالية.
- العمل على إدارة الأعمال والممتلكات وتقديم الاستشارات اللازمة للعملاء.

2-3-6: دور البنوك التجارية الأردنية العاملة في الأردن في تحفيز وتنشيط التنمية الاقتصادية في الأردن

إن البنوك التجارية الأردنية تلعب دور رئيسي وفعال في خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفي برامج التصحيح الاقتصادي، وكذلك تساهم في التقليل من حدة عدم التوازن التنموي بين المحافظات المختلفة في الأردن عن طريق افتتاح فروع لها في كل المناطق وخاصه المناطق النائية منها، وساهمت البنوك التجارية الأردنية أيضاً في استقطاب رأس المال العربي والأجنبي للاستثمار في الأردن، هذا بالإضافة إلى انها تلعب دور مهم في تنمية الاقتصاد الأردني كما وردت في التقرير السنوي للبنك المركزي (2020) من خلال ما يلي:

أولاً: منح التسهيلات المصرفية لمختلف النشاطات الاقتصادية.

- فقد بلغ إجمالي الاحتياطات الأجنبة لدى البنك المركزي في نهاية عام 2020ما مقدار 15.9 مليار دولار.
- شهدت ميزانية البنوك العاملة في المملكة خلال عام 2020 نمواً بلغ 6.3%، مدفوعة بارتفاع التسهيلات بنسبة 5.7%، ونمو الودائع لديها بنسبة 4.2%.
- ففي جانب الموجودات، جاء الارتفاع بشكل عام محصلة لارتفاع أرصدة لدى الجهاز المصرفي بمقدار 335.0 مليون دينار (20.8%).

ثانياً: الودائع لدى البنوك التجارية العاملة في الأردن

شهد رصيد إجمالي الودائع تعافيا بعد تأثره بحالة عدم اليقين الناجمة عن جائحة كورونا والإغلاق خلال الأشهر (آذار- أيار-2020), إذ انخفض خلال هذه الفترة بمقدار 830.5 مليون.

2-4: الدراسات السابقة ذات الصلة

تُعرضُ في هذا الجزء أهمّ الدراسات العربية والأجنبية التي تعرضّتْ لموضوع الدراسة، وعملتْ الباحثة على تقسيم هذه الدراسات إلى الدراسات العربية، والدراسات الأجنبية، كما أتبعتْ الباحثة التسلسل الزمني من الأحدث إلى الأقدم؛ لعرض التطوّر الزمني لهذا المجال، وفيما يلي عرضاً لتلك الدراسات:

2-4-1: الدراسات باللغة العربية

دراسة (العرابيد، 2020) بعنوان:
أثر العلاقة بين تطبيق المعيار رقم IFRS 16 والحدّ من الفجوة التمويلية.

هدفتْ هذه الدراسة إلى البحث عن تحليل العلاقة بين تطبيق معيار عقود الإيجار IFRS16 والحدّ من الفجوة التمويلية، واعْتُمِدَ المنهج الاستقرائي والاستنباطي. وتكونت عينة الدراسة من (30) استبانة موزعة على مجموعة من المحاسبين. وتمّ فحص تحليل المعلومات والبيانات الفعليّة الواردة في القوائم المالية؛ وذلك للمنشآت المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية المُطبّقة لمعيار عقود الإيجار قبل فترة الإلزام على مدار سلسلة زمنية تمتدُّ إلى أربع سنوات، سنتين قبل التطبيق وسنتين بعد التطبيق. وتوصّلتْ الدراسة إلى وجود علاقة ارتباطية موجبة ودالة إحصائيّاً بين تطبيق المعيار، وعقود الإيجار رقم IFRS 16 والحدّ من الفجوة التمويلية. وأوصتْ الدراسة إلى ضرورة

قيام المُنشآت بدراسة مُتضمّنات تطبيق عقود الإيجار رقم IFRS 16 على مجالات الأعمال ونظم إدارة البيانات لديها؛ وذلك لوضع خُطّة واضحة؛ لتطبيق المعيار الجديد والتواصل مع أصحاب المصالح بما في ذلك المُساهمين والمُستثمرين والمُحلّلين الماليين حول تأثير المعيار الجديد على قوائمها المالية.

تمّ الاستفادة من هذه الدراسة في التعرّف على المُتغيّر المُستقل، وتدعيم الإطار النظري لهذه الدراسة؛ وذلك في صياغة موضوع الدراسة بما يتعلّقُ بموضوع معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (16).

دراسة (العرابيد، 2020) بعنوان:
"واقع تطبيق معيار عقود الإيجار رقم (IFRS 16) وتأثيره على جودة المحتوى المعلوماتي للتدفّقات النقدية المستقبلية".

تهدفُ هذه الدراسة للبحث في واقع تطبيق معيار عقود الإيجار رقم (IFRS 16) وتأثيره على جودة المحتوى المعلوماتي للتدفّقات النقديّة المُستقبليّة. وتكونت عينة الدراسة من الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق السعودية للأوراق المالية والبالغ عددها ثلاث منشآت (منشأة المراعي, منشأة تصنيع مواد التعبئة والتغليف, منشأة الدريس للخدمات البترولية والنقليات). واعتمدتْ المنهج الاستُقرائي والاستنباطي وأسلوب تحليل المحتوى، وتمّ فحص وتحليل المعلومات والبيانات الفعليّة الواردة بالقوائم المالية؛ وذلك للمُنشآت المُطبّقة للمعيار عقود الإيجار قبل فترة الإلتزام، على مدار سلسلة زمنية (تمتدُّ إلى أربع سنوات سنتين قبل التطبيق وسنتين بعد التطبيق). وتوصّلتْ الدراسة إلى وجود أثر ذات دلالة إحصائيّة بين تطبيق معيار عقود الإيجار رقم IFRS 16 وجودة المحتوى المعلوماتي للتدفّقات النقدية المُستقبليّة. وأوصتْ الدراسة بضرورة قيام

المُنشآت بتطبيق المعيار رقم IFRS 16 على إدارة البيانات لديها؛ وذلك للمساعدة في وضع خُطّة واضحة.

تمّ الاستفادة منها في الإطلاع على كيفية سير طريقة الدراسة، والإجراءات المُتّبعة، وأخذ ما يتناسبُ منها، والتعرّف على الأدوات البحثية وكيفية إعدادها.

دراسة زويد (2020) بعنوان: "مُتطلّبات تطبيق معيار الإبلاغ المالي رقم16 عقود إيجار التمويل في الوحدات الاقتصادية المُدرجة في سوق العراق للأوراق المالية".

هدفتْ هذه الدراسة إلى التعرّف على مُتطلّبات تطبيق معيار الإبلاغ المالي رقم(16) المحاسبة على عقود الإيجار في الوحدات الاقتصادية المُدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، والتعرّف على مميزات وعيوب هذا النوع من التأجير التمويلي. اعتمدتْ الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي. واستُخدمتْ الاستبانة لجمع البيانات. وتكونت عينة الدراسة من (30) استبانة موزعة على مجموعة من المحاسبين. وتوصّلتْ الدراسة إلى أنّ الوحدات الاقتصادية تلتزمُ بتطبيق بند الاعتراف بالأرباح والتي هي أحد بُنود معيار الإبلاغ المالي رقم 16. وقد أوصتْ الدراسة بضرورة قيام الوحدات الاقتصادية بتطبيق معيار الإبلاغ المالي رقم 16 على اعتبار أنّها تُطبّق بنوته مما يتطلّبُ منها إظهار هذا التطبيق للمعيار في ست حسابات، مُعلنٌ عنها في نهاية السنة المالية لهذه الشركات.

تمّ الاستفادة منها في الإطلاع على كيفية سير طريقة الدراسة والإجراءات المُتّبعة، وأخذ ما يتناسبُ منها، والتعرّف على الأدوات البحثية وكيفية إعدادها.

دراسة (تيلخ، 2019) بعنوان:

"أثر تطبيق معيار رقم IFRS 16 على ربحيّة الشركات الصناعية المُدرجة في بورصة عمان".

هدفتْ هذه الدراسة إلى تحديد أثر تطبيق معيار الإبلاغ المالي رقم IFRS 16 على ربحيّة الشركات الصناعية المُدرجة في بورصة عمان، وتمّ استخدام المنهج الوصفي. وتكوّنتْ عيّنة

الدراسة من (47) شركة خلال الفترة 2014–2018. وتوصّلتْ الدراسة إلى عدد من النتائج، أهمّها: وجود أثر ذو دلالة إحصائية للمعيار رقم IFRS 16 على ربحيّة الشركات الصناعية المُدرجة في بورصة عمان، كما أنّ هناك أثر ذو دلالة إحصائية للمعيار رقم IFRS 16 على العائد على الأصول في الشركات الصناعية المُدرجة في بورصة عمان، وأيضاً وجود أثر ذو دلالة إحصائية للمعيار رقم IFRS 16 على العائد على حقوق المُلكيّة في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان، ووجود أثر ذو دلالة إحصائية للمعيار رقم IFRS 16 على ربحية السهم في الشركات الصناعية المُدرجة في بورصة عمان. وأوصتْ الدراسة بضرورة الإفصاح المُلائم للقوائم المالية المنشورة للشركات الصناعية المُدرجة في بورصة عمّان وخاصّة في القوائم المُنتهية لسنة التطبيق من العام 2019؛ وذلك لتأثير المعيار رقم IFRS 16 على المؤشّرات الربحية.

تمّ الاستفادة من هذه الدراسة في الاطّلاع على كيفية سير طريقة الدراسة والإجراءات المُتّبعة، وأخذ ما يتناسبُ منها من الدراسة الحالية.

دراسة (العريدي، 2017) بعنوان:

أثر تطبيق المعيار رقم IFRS 16: الإيجارات على القوائم المالية للشركات الأردنية المُساهمة العامّة.

هدفتْ هذه الدراسة إلى بيان أثر تطبيق المعيار الدوليّ لإعداد التقارير المالية رقم (IFRS 16) المُتعلّق بالإيجارات على القوائم المالية للشركات المُساهمة العامّة الأردنيّة. وتكوّنتْ عيّنة الدراسة من (9) شركات من الشركات المُساهمة العامّة الأردنيّة المُدرجة في بورصة عمان. اتّبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي. واستُخدمتْ القوائم المالية كأداة لتجميع البيانات. وأظهرتْ الدراسة عدد من النتائج منها: وجود فروق ذات دلالة إحصائية لتطبيق المعيار رقم (IFRS 16) المُتعلّق بالإيجارات على إجمالي الأصول، وإجمالي مطلوبات الشركة، وحقوق الملكية والعائد على

الأصول، والعائد على حقوق المُلكية، في الشركات المُساهمة العامّة الأردنيّة للفترة (2012-2016). وأوصتْ الدراسة إلى حثّ الشركات على التحضير المُبكّر؛ لتطبيق المعيار رقم IFRS 16 المُتعلّق بالإيجارات، من خلال إعادة النظر في تصنيف موجوداتها حسب مُتطلّبات المعيار الجديد، واعتماد سياسة اهتلاك جديدة تتوافقُ مع مُتطلّبات المعيار رقم IFRS 16.

تمّ الاستفادة من الإطار النظري في صياغة موضوع الدراسة، وأيضاً تمّ الاستفادة من الأساليب الإحصائية المُستخدمة في هذه الدراسة.

دراسة (عزريل، 2017) بعنوان:
مدى التزام الشركات الصناعية العاملة في محافظة رام الله بتطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم 16 الخاص بالأصول الثابتة.

هدفتْ هذه الدراسة إلى التعرّف على مدى التزام الشركات الصناعية العاملة في محافظة رام الله بتطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم 16 الخاص بالأصول الثابتة. ولتحقيق ذلك تمّ تصميم استبانة. تمّ توزيعها على موظفي الشركات الصناعية العاملة في محافظة رام الله. وتم اعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي. تكوّنتْ عينة الدراسة من (40) فرداً من موظفي الشركات الصناعية العاملة في محافظة رام الله. وتوصّلتْ الدراسة إلى عدّة نتائج، أهمّها: أنّ التزام الشركات الصناعية العاملة في محافظة رام الله بتطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم 16 الخاص بالأصول الثابتة بدرجة كبيرة، وأظهرتْ أيضاً نتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائيّة للمُتوسّطات الحسابيّة للمُتغيّرات المُستقلّة المُتمثّلة بالجنس والمؤهل العلمي والمُسمّى الوظيفي وسنوات الخبرة والتخصص. وأوصتْ الدراسة إلى دعوة المُحاسبين في الشركات الصناعية؛ للعمل على حساب التكاليف الإداريّة العامّة بالشركة كجزء من تكاليف الأصل.

تمّ الاستفادة من الإطار النظريّ في صياغة موضوع الدراسة، والاطّلاع على كيفية سير طريقة الدراسة والإجراءات المُتّبعة وأخذْ ما يتناسبُ منها.

2-4-2: الدراسات الأجنبية

دراسة (Levanti, 2019) بعنوان:

" IFRS 16 Leases Financial Statements disclosure for Credit institution".

هدفتْ هذه الدراسة إلى الاستكشاف والتعرّف على معيار التقارير المالية الدولية رقم 16، عقود الإيجار، وأهمّ التأثيرات التي تتسبب فيها القوائم المالية لمُنشآت التأمين. وتكوّنتْ عيّنة الدراسة من أفضل خمس مُنشآت تأمين تعملُ في القطاع المصرفي في رومانيا. حيثُ استخدمتْ هذه الدراسة البيانات من خلال القوائم المالية للمُنشآت الخمس محلّ الدراسة. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي. وتوصّلتْ الدراسة إلى أنّ غالبية مُنشآت التأمين محلّ الدراسة قدْ امتثلتْ إلى حدّ كبير لمُتطلّبات الإفصاح في القوائم المالية، وفقاً لمعيار التقارير المالية رقم 16، وذلك في تاريخ التحوّل إلى تطبيق المعيار الجديد للمحاسبة عن عقود الإيجار، وإظهار نتائج خارج الميزانية بالنسبة لكلّ المُنشآت المستأجرة، وتحسين المقاييس المالية المستخدمة بصورة شائعة، مما سيُؤدّي إلى رفع مستويات مقارنة القوائم المالية.

تمّ الاستفادة منها في الاطّلاع على كيفية سير طريقة الدراسة والإجراءات المُتّبعة، وأخذ ما يتناسبُ منها، والتعرّف على الأدوات البحثي، وكيفية إعدادها.

دراسة (Stancheva & Todorava et al, 2019) بعنوان:

"IFRS 16 Leases and It's Impact on Company's Financial Reporting Financial Ratios and Performance Metrics."

هدفتْ هذه الدراسة إلى اختبار التأثيرات لمعيار التقارير المالية رقم (IFRS 16) على التقارير المالية للمُنشآت في بلغاريا والنسب المالية ومقاييس الأداء، وتُناقشُ الدراسة تأثيرات المعيار

رقم IFRS16 على اتفاقيات الدين بالمُنشآت وعلى مقارنة القوائم المالية للمُنشآت المُدرّجة, استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي. وتوصّلتْ الدراسة إلى أنّ معيار التقارير المالية رقم 16، سيؤدي إلى إعادة التفاوض حول عقود الإيجار الحالية؛ لخفض التأثيرات الناتجة عن تنفيذ هذا المعيار، حيثُ أنّ التخلّص من التمويل خارج الميزانية ورفع العبء الإداري لعقود الإيجار قدْ يُقلّلُ من جاذبية الإيجار، وتُبيّنُ النتائجُ أنّ تحسين الشفافية الخارجية والشفافية الداخلية بالمنشآت قدْ يُؤدّي إلى تحقيق قرارات الإيجار الاقتصادية، ويُمكنُ من تحسين محفظة الإيجارات، أو يُحقّقُ وفورات تُكلّفة مُحتمل، وأوضحتْ النتائج أنّ المعيار للإيجار سوف يكون له تأثيرات ذات دلالة إحصائية على التقارير المالية للمُنشآت والنسب المالية ومقاييس الأداء.

تمّ الاستفادة منها في الاطلاع على كيفية سير طريقة الدراسة والإجراءات المُتّبعة، وأخذ ما يتناسبُ منها، والتعرّف على الأدوات البحثيّة وكيفية إعدادها.

دراسة (Topal, 2018) بعنوان:

" The Impact of new Standard (IFRS 16) on Value Relevance of Annual Accounts ."

هدفتْ هذه الدراسة إلى الكشف على ما إنْ كان المعيار رقم (IFRS 16) سيُؤثّر على الحسابات للشركات الأوروبية للفترة 2016–2017، وتمّ استخدام الرسملة لقياس الأثر. واعتمدت الدراسة المنهج التحليلي. وتوصّلتْ الدراسة إلى أنّ تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 16 سيكون له تأثير على نسبة وأهمية المعلومات المُحاسبيّة للشركات الأوروبية، وتُشيرُ نتائج الانحدارات التي تمّ إجراؤها على أهمية القيمة الدفترية للسهم الواحد. وأوصتْ الدراسة إلى ضرورة استكشاف التغييرات في الصناعة، فيما يتعلّقُ بآثار التباين في أهمية القيمة الدفترية وقيمة أرباح الصناعات.

تمّ الاستفادة منها في الاطّلاع على كيفية سير طريقة الدراسة والإجراءات المُتّبعة وأخذْ ما يتناسبُ منها، والتعرّف على الأدوات البحثية وكيفية إعدادها.

دراسة (Rulmont, 2017) بعنوان:
" IFRS16-Leases: Implications For Analysts And Investors ."

هدفتْ هذه الدراسة إلى الكشف عمّا إذا كان المهنيّون في مجال الإستثمار في بلجيكا ولوكسمبورغ، سيواجهون نتائج تقييم مُهمّة عندما يصبحُ المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 16 إلزامياً في الأوّل من كانون الثاني 2019. واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي. وتوصّلتْ الدراسة إلى: أنّ الرسملة الإلزاميّة لعقود الإيجار التشغيلي، تُؤثّر بشكل ملحوظ على نسبة الديْن إلى حقوق المُساهمين، ونسبة الديْن إلى الأصول ، والعائد على الأصول للشركة. ومع ذلك، فإنّ التأثير المُتوقّع للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية رقم 16 سوف يختلفُ تبعاً للصناعة، وكثافة الإيجار للشركة. ومن المُتوقّع أنْ يُعاني قطاع التجزئة وشركات الطيران أكثر من غيرهما. وصوت غالبية المُجيبين لصالح الرسملة الإلزاميّة، حيثُ أنهم رأَوْا بأنّ المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 16 سيعمل على تحسين من جودة البيانات المالية وشفافيتها، وبالتالي، يبدو أنّ خبراء الاستثمار يدركون وجود مطلوبات خارج الميزانية العمومية ونتائجها على التقييم، ولكنّهم يهملون أو يرفضون التراجع عن هذه التشوهات؛ ولذلك يوصي الباحث بضرورة البحث في القضايا بالمستقبلية الناتجة عن نتائج التطبيق للمعيار رقم IFRS16، حيثُ رُبّما لا تُتقنُ طريقة الرسملة من قبل المُحترف في الاستثمار، أو أنّها لا تُعدُّ فاعلة بما في الكفاية.

تمّ الاستفادة منها في الاطلاع على كيفية سير طريقة الدراسة والإجراءات المُتّبعة، وأخذ ما يتناسبُ منها، والاستفادة من الأساليب الإحصائية المُستخدمة في الدراسة.

2-4-3: ملخص الدراسات السابقة:

الجدول (1)

ملخص الدراسات السابقة

الباحث	البلد	أهداف الدراسة	المنهجية	النتائج
(العرابيد، 2020)	العراق/ بغداد	هدفتْ الدراسة إلى البحث عن تحليل العلاقة بين تطبيق معيار عقود الإيجار IFRS16 والحدّ من الفجوة التمويلية	اعْتُمِدَ المنهج الاستُقرائي والاستنباطي.	وجود علاقة ارتباطية موجبة ودالة إحصائيّا بين تطبيق المعيار، عقود الإيجار IFRS 16 والحدّ من الفجوة التمويلية
(العرابيد، 2020)	السعودية	للبحث في واقع تطبيق معيار عقود الإيجار (IFRS 16) وتأثيره على جودة المحتوى المعلوماتي للتدفّقات النقديّة المُستقبليّة	اعتمدتْ المنهج الاستُقرائي والاستنباطي وأسلوب تحليل المحتوى	وجود أثر ذات دلالة إحصائيّة بين تطبيق معيار عقود الإيجار IFRS 16 وجودة المحتوى المعلوماتي للتدفّقات النقدية المُستقبليّة
(زويد, 2020)	العراق	التعرّف على مُتطلّبات تطبيق معيار الإبلاغ المالي رقم(16) المحاسبة عن عقود الإيجار في الوحدات الاقتصادية المُدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، والتعرّف على مميزات وعيوب هذا النوع من التأجير التمويلي	اعتمدتْ الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي	وتوصّلتْ الدراسة إلى أنّ الوحدات الاقتصادية تلتزمُ بتطبيق بند الاعتراف بالأرباح والتي هي أحد بُنود معيار الإبلاغ المالي رقم 16.
(تيلخ، 2019)	الأردن	هدفتْ هذه الدراسة إلى تحديد أثر تطبيق معيار الإبلاغ المالي IFRS 16 على ربحيّة الشركات الصناعية المُدرجة في بورصة عمان	اعتمدتْ الدراسة على المنهج الوصفي	وجود أثر ذو دلالة إحصائية للمعيار IFRS 16 على ربحيّة الشركات الصناعية المُدرجة في بورصة عمان، كما أنّ هناك أثر ذو دلالة إحصائية للمعيار IFRS 16 على العائد على الأصول في الشركات الصناعية المُدرجة في بورصة عمان، وأيضاً وجود أثر ذو دلالة إحصائية للمعيار IFRS 16 على العائد على حقوق المُلكيّة في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان، ووجود أثر ذو دلالة إحصائية للمعيار IFRS 16 على ربحية السهم في الشركات الصناعية المُدرجة في بورصة عمان

الباحث	البلد	أهداف الدراسة	المنهجية	النتائج
(العريدي، 2017)	الأردن	بيان أثر تطبيق المعيار الدوليّ لإعداد التقارير المالية (IFRS 16) المُتعلّق بالإيجارات على القوائم المالية للشركات المُساهمة العامّة الأردنيّة	اعتمدتْ الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي	وجود فروق ذات دلالة إحصائية لتطبيق المعيار (IFRS 16) المُتعلّق بالإيجارات على إجمالي الأصول، وإجمالي مطلوبات الشركة، وحقوق الملكية والعائد على الأصول، والعائد على حقوق المُلكية، في الشركات المُساهمة العامّة الأردنيّة لفترة (2012-2016).
(عزريل، 2017)	فلسطين/ رام الله	هدفتْ الدراسة إلى التعرّف على مدى التزام الشركات الصناعية العاملة في محافظة رام الله بتطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم 16 الخاص بالأصول الثابتة.	اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي	أنّ التزام الشركات الصناعية العاملة في محافظة رام الله بتطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم 16 الخاص بالأصول الثابتة بدرجة كبيرة، وأظهرتْ أيضاً نتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائيّة للمُتوسّطات الحسابيّة للمُتغيّرات المُستقلّة المُتمثّلة بالجنس والمؤهل العلمي والمُسمّى الوظيفي وسنوات الخبرة والتخصص.
Levanti,) (2019	رومانيا	الاستكشاف والتعرّف على معيار التقارير المالية الدولية رقم 16، عقود الإيجار، وأهمّ التأثيرات التي تتسبب فيها القوائم المالية لمُنشآت التأمين.	اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي.	إلى أنّ غالبية مُنشآت التأمين محلّ الدراسة قدْ امتثلتْ إلى حدّ كبير لمُتطلّبات الإفصاح في القوائم المالية، وفقاً لمعيار التقارير المالية رقم 16، وذلك في تاريخ التحوّل إلى تطبيق المعيار الجديد للمحاسبة عن عقود الإيجار، وتُبيّن نتائج خارج الميزانية بالنسبة لكلّ المُنشآت المستأجرة، وتحسين المقاييس المالية المستخدمة بصورة شائعة، مما سيُؤدّي إلى رفع مستويات مقارنة القوائم المالية.

الباحث	البلد	أهداف الدراسة	المنهجية	النتائج
Stancheva &) Todorava et (al, 2019	بلغاريا	هدفتْ الدراسة إلى اختبار التأثيرات لمعيار التقارير المالية رقم 16 (IFRS 16) على التقارير المالية للمُنشآت في بلغاريا والنسب المالية ومقاييس الأداء، وتُناقشُ الدراسة تأثيرات المعيار IFRS16 على اتفاقيات الدين بالمُنشآت وعلى مقارنة القوائم المالية للمُنشآت المُدرّجة.	اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي.	أنّ معيار التقارير المالية رقم 16، سيؤدي إلى إعادة التفاوض حول عقود الإيجار الحالية؛ لخفض التأثيرات الناتجة عن تنفيذ هذا المعيار، حيثُ أنّ التخلّص من التمويل خارج الميزانية ورفع العبء الإداري لعقود الإيجار قدْ يُقلّلُ من جاذبية الإيجار، وتُبيّنُ النتائجُ أنّ تحسين الشفافية الخارجية والشفافية الداخلية بالمنشآت قدْ يُؤدّي إلى تحقيق قرارات الإيجار الاقتصادية، ويُمكنُ من تحسين محفظة الإيجارات، أو يُحقّقُ وفورات تُكلّفة مُحتمل، وأوضحتْ النتائج أنّ المعيار للإيجار سوف يكون له تأثيرات ذات دلالة إحصائية على تقارير المالية للمُنشآت والنسب المالية ومقاييس الأداء.
(Topal, 2018)	أروبا	الكشف ما إنْ كان المعيار (IFRS 16) سيُؤثّر على الحسابات للشركات الأوروبية لسنة 2016– 2017.	واعتمدت الدراسة المنهج التحليلي.	أنّ تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 16 له تأثير على نسبة وأهمية المعلومات المُحاسبيّة للشركات الأوروبية، وتُشيرُ نتائج الانحدارات التي تمّ إجراؤها على أهمية القيمة الدفترية للسهم الواحد.
Rulmont,) (2017	بلجيكا	الكشف عمّا إذا كان المهنيّون في مجال الاستثمار في بلجيكا ولوكسمبورغ، سيواجهون نتائج تقييم مُهمّة عندما يصبحُ المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 16 إلزامياً في الأوّل من كانون الثاني 2019.	اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي	أنّ الرسملة الإلزاميّة لعقود الإيجار التشغيلي، تُؤثّر بشكل ملحوظ على نسبة الديْن إلى حقوق المُساهمين، ونسبة الديْن إلى الأصول، والنسبة الحالية، والعائد على الأصول للشركة. ومع ذلك، فإنّ التأثير المُتوقّع للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية 16 سوف يختلفُ تبعاً للصناعة، وكثافة الإيجار للشركة. ومن المُتوقّع أنْ يُعاني قطاع التجزئة وشركات الطيران أكثر من غيرهما. وصوت غالبية المُجيبين لصالح الرسملة الإلزاميّة، حيثْ رأَوْا أنّ المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية16 سيُحسّنُ من جودة البيانات المالية وشفافيتها، وبالتالي، يبدو أنّ خبراء الاستثمار يدركون وجود مطلوبات خارج الميزانية ونتائجها على التقييم، ولكنّهم يهملون أو يرفضون التراجع عن هذه التشوهات.

2-4-4: ما يُميّز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

1. ركّزتْ أغلب الدراسات السابقة على موضوع معيار الإبلاغ المالي الدولي كدراسة العرابيد (2020) التي ركّزتْ على العلاقة بين تطبيق معيار عقود الإيجار رقم (16)، والحدّ من الفجوة التمويلية، ودراسة تيلخ (2019) ركّزتْ على أثر تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (16) على ربحيّة الشركات المُساهمة العامّة المُدرجة في بورصة عمّان، ودراسة العريدي (2017) تناولتْ أثر تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (16) على القوائم المالية في الشركات المُساهمة العامّة الأردنيّة، وكذلك دراسة (Levanti, 2019) التي بحثتْ في تأثير معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (16) في عقود الإيجار على القوائم المالية في شركات التأمين.

2. اتفقتْ الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة جزئياً في عدّة جوانب منها: المنهج المُستخدم في الدراسة، حيثُ اتّبعتْ أغلب الدراسات السابقة المنهج الوصفي والمنهج التحليلي.

3. تُعتبرُ الدراسة الحالية هي الدراسة الأولى –حسب علم الباحثة– من حيثُ مجتمع الدراسة وعيّنتها، حيثُ سيتمثّلُ مجتمع الدراسة الحالية من العاملين في البنوك التجارية الأردنية، وبالتالي فإنّ ما تتوصّل له الدراسة الحالية من نتائج، فإنه قدّ يخدمُ قطاع البنوك التجاريّة الأردنيّة.

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات

3-1 منهجية الدراسة.

3-2 مجتمع الدراسة وعينتها.

3-3 أداة الدراسة.

3-4 مصادر المعلومات.

3-5 إجراءات تطبيق الدراسة.

3-6 التحليل الإحصائي.

الفصل الثالث
الطريقة والإجراءات

يتضمّنُ هذا الفصل عرضاً لإجراءات المنهجية التي اتبعتها الدراسة للإجابة عن أسئلة الدراسة والطرق المُتّبعة لاختبار فرضياتها، كما يتضمّنُ وصفاً لمنهج الدراسة، ومجتمع وعيّنة الدراسة، وأدوات الدراسة ومصادر الحصول على المعلومات، والإجراءات المُتّبعة لتصنيف المعلومات وتحليل البيانات للتوصل إلى النتائج والتوصيات اللازمة.

3-1: منهجية الدراسة

اتبعتْ هذه الدراسة المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، حيثُ تم الاعتماد في هذه الدراسة على بيانات فعليّة مُستخلصة من خلال القوائم المالية لعيّنة الدراسة من البنوك التجارية الأردنية للسنوات (2011-2020)؛ وذلك بهدف التعرّف على أثر تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (16) "عقود الإيجارات" على القوائم المالية في البنوك التجارية الأردنية.

3-2: مجتمع الدراسة وعينتها

يتكونُ مجتمع الدراسة من البنوك التجارية الأردنية المُدرّجة في سوق عمان المالي وعددها (13) بنكاً تجارياً. وبعد قيام الباحثة في دراسة القوائم المالية المنشورة لكافّة البنوك التجارية الأردنية، فقدْ اشتملتْ عيّنة الدراسة على كافّة مجتمع الدراسة والبالغ (13) بنكاً، والجدول رقم (2) أدناه يُوضّحُ أسماء هذه البنوك:

الجدول (2)

أسماء البنوك التجارية الأردنية

الرقم	اسم البنك
.1	البنك العربي
.2	البنك الأهلي الأردني
.3	بنك الأردن
.4	بنك القاهرة عمان
.5	بنك الإسكان للتجارة والتمويل
.6	بنك الأردني الكويتي
.7	البنك التجاري الأردني
.8	بنك الاستثمار العربي الأردني
.9	بنك المؤسسة العربية المصرفية الأردن
.10	البنك الاستثماري
.11	بنك الاتحاد
.12	بنك سوستيه جنرال/ الأردن
.13	بنك المال الأردني

3-3: أداة الدراسة

لتحقيق أهداف هذه الدراسة وقياس فرضياتها، اعتمدتْ الباحثة على استخدام القوائم المالية للبنوك التجارية للفترة من (2011-2020)، موضع العيّنة كأداة الدراسة.

3-4: مصادر المعلومات

لتحقيق أهداف الدراسة تمّ اتباع أسلوبين من أساليب البحث العلمي، الأسلوب الأوّل مُتمثّل بالأسلوب النظري، والمُتمثّل بقيام الباحثة بالإطلاع على الأدبيات العلمية والدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة، أمّا الأسلوب الثاني: فيتمثّلُ بالجانب التحليلي للبيانات التي تمّ جمعها. وتتضمن مصادر البيانات التي استعانتْ بها الباحثة ما يلي:

- **مصادر أوليّة:** المُتعلّقة ببيانات ذات صلة بمُتغيّرات العائد على حقوق المُلكية والعائد على الأصول، والتغيّر في التدفّقات النقدية، والتغير في حقوق المُلكية للبنوك التجارية الأردنية، وتتمثّلُ في معلومات مالية تمّ استخلاصها من خلال البيانات المالية المنشورة، الصادرة عن البنوك التجارية الأردنية المشمولة في عيّنة الدراسة.

- **مصادر ثانوية:** والمُتمثلة في الأبحاث والدراسات العلمية المنشورة، والكتب العربية الأجنبية والمجلاّت العلمية المحكّمة والدوريات والمواقع الإلكترونية المُتعلّقة بموضوع الدراسة؛ لتغطية الجانب النظري.

3-5: إجراءات تطبيق الدراسة

تهدفُ هذه الدراسة إلى تحليل أثر تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (16) "عقود الإيجارات" على القوائم المالية في البنوك التجارية الأردنية؛ وذلك بالتطبيق على البنوك التجارية الأردنية والمُطبّقة لمعيار عقود الإيجار من بداية فترة السماح بالتطبيق، ولتحقيق هذا الهدف اعتمدتْ الباحثة على أسلوب تحليل المحتوى (Content Analysis) حيثُ تمّ فحص وتحليل المعلومات والبيانات الفعلية الواردة بالقوائم المالية، وذلك للبنوك المُطبّقة لمعيار عقود الإيجار خلالَ فترتين رئيسيتين، الأولى وهي: الفترةِ السابقةِ لتطبيقِ المعيار والتي تتراوحُ من العامِ 2011 ولغايةِ العامِ 2015, والثانية هي الفترةِ التي قدْ تمّ خلالها تطبيقِ المعيار والتي تمتدُّ من العامِ 2016 ولغايةِ العامِ 2020.

3-6: التحليل الإحصائي

بعد الحصول على البيانات اللازمة، واعتماداً على الدراسات السابقة، استخدمتْ الباحثة في دراستها المنهج الإحصائي الوصفي والمنهج التحليلي؛ لاختبار تأثير تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (16) "عقود الإيجارات" على القوائم المالية في البنوك التجارية الأردنية، وقدْ استخدم البرنامج الإحصائي (EVIEWS V.9) لغايات اختبارات الإحصاء الوصفي واستخداماته واختبار التحليل الانحدار بهدف اختبار الفرضيات الخاصة بالدراسة وتحليل نتائجها، ومن ثُمّ مُناقشة النتائج والتوصيات.

الفصل الرابع

التحليل الإحصائي واختبار الفرضيات

4-1 الاختبارات الوصفية للمتغيرات الدراسة.

4-2 نتائج تحليل النموذج لقياس واختبار الفرضيات.

4-3 اختبار فرضيات الدراسة.

الفصل الرابع
التحليل الإحصائي واختبار الفرضيّات

يتضمّنُ هذا الفصل عرضاً للنتائج التي توصلتْ إليها الدراسة، بعد جمع البيانات من خلال البيانات المالية والتقارير المالية المنشورة والصادرة عن البنوك التجارية الأردنية، والاختبارات الوصفية لمُتغيرات الدراسة، واختبار الفرضيات، حيثُ تمّ عرض هذه النتائج ومُناقشتها وفقاً لفرضيات الدراسة.

4-1: الاختبارات الوصفية لمُتغيرات الدراسة

سيتم استخدام الاختبارات الوصفيةِ الخاصةِ بمتغيراتِ الدراسةِ والتي تتمثلُ بكلٍ من معدلِ العائدِ على الأصول، معدلِ العائد على حقوقِ المُلكية، التغيّر في قائمة حقوق الملكية، والتغير في قائمة التدفقات النقدية. بما أنّ الدراسة الحالية تسعى الى اختبار أثر تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (16) الخاص بعقود الإيجارات على القوائم المالية للبنوك التجارية الأردنية المُدرّجة في بورصة عمان للأوراق المالية، فقدْ هدفتْ هذه الدراسة من خلالِ الاختبارات الوصفيةِ الآتية التعرّف فيما إذا كانَ هنالكَ أيّ تغيّرٍ إيجابي أو سلبي في مُتغيراتِ الدراسة، وذلكَ من خلالِ مقارنةِ البياناتِ الخاصةِ بهذهِ المُتغيّراتِ خلالَ فترتين رئيسيتين, الأولى: الفترةِ السابقةِ لتطبيقِ المعيار رقم 16 الخاص بعقود الإيجارات، والتي تتراوحُ من العامِ 2011 ولغايةِ العامِ 2015، والثانية الفترةِ التي قدْ تمّ خلالها تطبيقِ المعيار، والتي تمتدُّ من العامِ 2016 ولغايةِ العامِ 2020، والجداول الآتية توضح ذلك:

الجدول (3)

متوسط العائد على الأصول خلال الفترة 2011–2020

معدل العائد على الأصول					
الفترة الزمنية	**المتوسط العام قبل تطبيق المعيار**	**الفترة الزمنية**	**المتوسط العام بعد تطبيق المعيار**	**مقدار التغير**	**اتجاه التغير**
2011	0.96%	2016	1.97%	1.01%	+
2012	1.02%	2017	2.10%	1.08%	+
2013	1.83%	2018	2.03%	0.20%	+
2014	1.18%	2019	1.99%	0.81%	+
2015	1.20%	2020	2.45%	1.25%	+

يُشير الجدول رقم (3) إلى أن المتوسط العام للعائد على الأصول قبل تطبيق المعيار رقم IFRS 16 المُتعلّق بالإيجارات وبعد تطبيقه، بالإضافة إلى مقدار التغيّر بين مُعامل المتوسط العام للعائد على الأصول قبل تطبيق المعيار وبعد تطبيقه، ويمكن ملاحظة أنّ تطبيق المعيار رقم IFRS 16 قد يُساهم في زيادة مُعدلات العائد على الموجودات للبنوك الداخلة في عيّنة الدراسة خلال جميع الفترات، وكانت أكبر زيادة في حجم الأصول خلال الفترات (من 2016–2020) وهذا يعني أن هناك زيادة في العوائد البنوك التجارية خلال هذه الفترة نتيجة استخدامها لأصولها خلال تطبيق المعيار رقم 16 الخاص بعقود الإيجارات.

الجدول (4)

متوسط العائد على حقوق المُلكية خلال الفترة 2011–2020

معدل العائد على حقوق الملكية					
الفترة الزمنية	**المتوسط العام قبل تطبيق المعيار**	**الفترة الزمنية**	**المتوسط العام بعد تطبيق المعيار**	**مقدار التغير**	**اتجاه التغير**
2011	3.56%	2016	8.09%	4.53%	+
2012	2.98%	2017	7.45%	4.47%	+
2013	3.76%	2018	8.43%	4.67%	+
2014	4.63%	2019	7.37%	2.74%	+
2015	4.31%	2020	9.05%	4.74%	+

يُشير الجدول رقم (4) إلى أن المتوسّط العام للعائد على حقوق المُلكية قبل تطبيق المعيار رقم IFRS 16 المُتعلّق بالإيجارات وبعد تطبيقه، بالإضافة إلى مقدار التغيّر بين مُعامل المُتوسط العام للعائد على حقوق المُلكية قبل تطبيق المعيار وبعد تطبيقه، ويُمكن ملاحظة أنّ تطبيق المعيار رقم IFRS 16 ساهم في زيادة معدلات العائد على حقوق المُلكية للبنوك الداخلة في عيّنة الدراسة خلال جميع الفترات، وكانت أكبر زيادة في إجمالي حقوق الملكية خلال الفترات من (2016–2020), وهذا يعني أن هناك زيادة في مقدار ما حققته البنوك التجارية من عوائد خلال هذه الفترة نتيجة استخدامها لمصادر التمويل المختلفة وذلك خلال تطبيقها لمعيار 16 الخاص بعقود الإيجارات.

الجدول (5)

مُتوسط التغير في حقوق المُلكية خلال الفترة 2011–2020

متوسط التغير في قائمة حقوق الملكية					
الفترة الزمنية	**المُتوسّط العام قبل تطبيق المعيار**	**الفترة الزمنية**	**المتوسط العام بعد تطبيق المعيار**	**مقدار التغير**	**اتجاه التغير**
2011	−297,468,365	2016	39,705,064	337,173,429	+
2012	1,129,321	2017	1,309,341	180,020	+
2013	2,309,871	2018	19,020,691	16,710,820	+
2014	1,179,341	2019	17,655,586	16,476,245	+
2015	8,103,738	2020	10,103,738	2,000,000	+

يُشير الجدول رقم (4) إلى أن المتوسط العام للتغيّر في قائمة حقوق المُلكية قبل تطبيق المعيار رقم IFRS 16 المتعلق بالإيجارات وبعد تطبيقه، بالإضافة إلى مقدار التغيّر بين مُعامل المتوسط العام للتغيّر في قائمة حقوق المُلكية قبل تطبيق المعيار وبعد تطبيقه، ويُمكنُ ملاحظة أنّ تطبيق المعيار رقم IFRS 16 يُساهم في زيادة معدلات التغير في حقوق المُلكية للبنوك الداخلة في عيّنة الدراسة خلال جميع الفترات، وكانت زيادة في التغير في حقوق الملكية خلال فترات من

(2016–2020) وهذا يعني أن هناك زيادة في مقدار ما حققته البنوك التجارية من عوائد خلال هذه الفترة نتيجة استخدامها لاحتياطات حقوق المساهمين المختلفة وذلك خلال تطبيقها لمعيار 16 الخاص بعقود الإيجارات.

الجدول (6)

مُتوسّط إجمالي التدفّق النقدي خلال الفترة 2011–2020

متوسط التغير في قائمة التدفقات النقدية					
الفترة الزمنية	**المُتوسّط العام قبل تطبيق المعيار**	**الفترة الزمنية**	**المتوسط العام بعد تطبيق المعيار**	**مقدار التغير**	**اتجاه التغير**
2011	−525,303,511	2016	2,799,947	%528,103,458	+
2012	1,887,945	2017	4,194,200	%2,306,255	+
2013	407,835	2018	27,735,916	%27,328,081	+
2014	219,444	2019	153,435,105	%153,215,661	+
2015	−27,590,175	2020	97,590,175	%125,180,350	+

يُشيرُ الجدول رقم (6) إلى أن المتوسط العام للتغيّر في قائمة التدفقات النقدية قبل تطبيق المعيار رقم IFRS 16 المُتعلّق بالإيجارات وبعد تطبيقه، بالإضافة إلى مقدار التغيّر بين مُعامل المُتوسّط العام للتغيّر في قائمة التدفّقات النقدية قبل تطبيق المعيار وبعد تطبيقه، ويمكنُ ملاحظة أنّ تطبيق المعيار رقم IFRS 16 ساهم في زيادة معدلات العائد على التدفقات النقدية للبنوك الداخلة في عينة الدراسة خلال جميع الفترات، وكانت أكبر زيادة في التغير في التدفق النقدية خلال فترات (من2016–2020) وهذا يعني أن هناك زيادة في مقدار ما حققته البنوك التجارية من عوائد خلال هذه الفترة نتيجة استخدامها لمصادر النقد وما شابهها وسبل إنفاقها على بنود التشغيل والاستثمار والتمويل.وذلك خلال تطبيقها لمعيار 16.

4-2: نتائج تحليل النموذج لقياس واختبار الفرضيات

سيتم في هذا الجزء وبالاعتماد على النماذج الإحصائية من اختبار فرضيات الدراسة:

التحليل الوصفي للبيانات المستخدمة في الدراسة

أولاً: مصفوفة الارتباط لمتغيرات الدراسة

تم استخدام اختبار معامل ارتباط بيرسون للكشف عن علاقة المتغيرات مع بعضها البعض، والجدول رقم (7) يوضح ذلك:

الجدول (7)

مصفوفة ارتباط بيرسون لمتغيرات الدراسة

	العائد على الأصول	العائد على حقوق الملكية	التغير في قائمة حقوق الملكية	التغير في قائمة التدفق النقدي	معيار رقم 16
العائد على الأصول	1.00	0.89	0.14	−0.40	0.60
العائد على حقوق الملكية	0.89	1.00	0.28	− 0.16	0.39
التغير في قائمة حقوق الملكية	0.14	0.28	1.00	−0.03	0.32
التغير في قائمة التدفق النقدي	−0.40	− 0.16	−0.03	1.00	0.20
معيار رقم 16	0.60	0.39	0.32	0.20	1.00

يلاحظ من خلال الجدول وجود علاقة تأثير بين المعيار الإبلاغ المالي رقم (16) الخاص بعقود الإيجارات على المتغيرات (العائد على الأصول، العائد على حقوق الملكية، التغير في قائمة حقوق الملكية، التغير في تدفق النقدي)، وقد تبين بأن معامل الارتباط الأقوى هو الذي كان يربط العائد على الاصول مع تطبيق معيار رقم (16)، وهذا يعني أن تطبيق معيار الابلاغ المالي رقم 16 يؤدي إلى زيادة في العائد على الأصول. وتليها في القوة الارتباط البالغة (0.39) التي تربط

العائد على حقوق الملكية وتطبيق معيار رقم (16)، وهذا يعني أن تطبيق معيار الابلاغ المالي رقم 16 الخاص بعقود الإيجارات يؤدي إلى زيادة في العائد على الأصول.

ثانياً: إحصائيات الوصفية لمتغيرات الدراسة:

- **قبل تطبيق المعيار 2011-2015:**

لإجراء الإحصاء الوصفي للمتغيرات الدراسة قبل تطبيق المعيار رقم 16 خلال الفترة 2011-2015 والتي تتمثلُ بكلٍ من معدلِ العائدِ على الأصول، معدلِ العائد على حقوقِ المُلكية، التغيّر في قائمة حقوق الملكية، والتغير في قائمة التدفقات النقدية تم استخراج الوسط الحسابي، الوسيط، وأعلى وأدنى قيمة، والانحراف المعياري، والجدول رقم (8) يوضح ذلك:

الجدول (8)

الاختبار الوصفي لمتغيرات الدراسةِ قبل تطبيق المعيار 2011-2015 (المبالغ بالملايين)

	العائد على الأصول (قائمة الدخل)	العائد على حقوق الملكية (قائمة المركز المالي)	التغير في حقوق الملكية (قائمة حقوق الملكية)	التغير في التدفق النقدي (قائمة التدفق النقدي)
الوسيط	0.011800	0.037600	1179341.0	219444.0
الوسط الحسابي	0.012380	0.038486	-56949219	-110000000
الانحراف المعياري	0.003464	0.006456	1.34000000	2.320000000
أعلى قيمة	0.018300	0.046300	8103738.0	1887945.0
أدنى قيمة	0.009600	0.029800	-2.97000000	-525000000
Jarque-Bera	1.163365	0.315783	1.883456	1.860791
الاحتمالية	0.558957	0.853943	0.389953	0.394398
المجموع	0.061900	0.192431	-285000000	550000000
مجموع المربعات	4.8000000	0.000167	7.2300000	2.1600000
عدد السنوات	5	5	5	5

يتبين من جدول رقم (8) أهم المقاييس الإحصائية لمتغيرات الدراسة قبل تطبيق المعيار، فقد أظهر الجدول أن الوسط الحسابي للمتغير العائد على الأصول (قائمة الدخل) بلغ (0.012380)، وبلغ الوسيط (011800.0)، في حين كانت أعلى قيمة (0.018300)، أدنى قيمة (0.009600)، والانحراف المعياري (0.003464)، وقيم Jarque-Bera (1.163365).

أما بالنسبة لمتغير العائد على حقوق الملكية (قائمة المركز المالي) بلغ الوسط الحسابي (0.038486)، وبلغ الوسيط (0.037600)، في حين كانت أعلى قيمة (0.046300)، أدنى قيمة (0.029800)، والانحراف المعياري (0.006456)، وقيم Jarque-Bera (0.315783).

بينما المتغير التغير في حقوق الملكية (قائمة حقوق الملكية) بلغ الوسط الحسابي (-56949219)، وبلغ الوسيط (1179341.0)، في حين كانت أعلى قيمة (8103738.0)، أدنى قيمة (-2.97000000)، والانحراف المعياري (1.34000000)، وقيم Jarque-Bera (1.883456).

أما بالنسبة لمتغير التغير في التدفق النقدي (قائمة التدفق النقدي) بلغ الوسط الحسابي (-110000000)، وبلغ الوسيط (219444.0)، في حين كانت أعلى قيمة (1887945.0)، أدنى قيمة (-525000000)، والانحراف المعياري (2.320000000)، وقيم Jarque-Bera (1.860791).

- **بعد تطبيق المعيار 2016-2020**

لإجراء الإحصاء الوصفي للمتغيرات الدراسة بعد تطبيق المعيار رقم 16 للفترة 2011-2015 والتي تتمثلُ بكلٍ من معدلِ العائدِ على الأصول، معدلِ العائد على حقوقِ المُلكية، التغيّر

في قائمة حقوق الملكية، والتغير في قائمة التدفقات النقدية تم استخراج الوسط الحسابي، الوسيط، وأعلى وأدنى قيمة، والانحراف المعياري، والجدول رقم (9) يوضح ذلك:

الجدول (9) الاختبار الوصفي لمتغيرات الدراسةِ بعد تطبيق المعيار 2016-2020

	العائد على الأصول	العائد على حقوق الملكية	التغير في حقوق الملكية	التغير في التدفقات النقدية
الوسيط	0.020300	0.080923	17655586	27735916
الوسط الحسابي	0.021080	0.080783	17558884	57151069
الانحراف المعياري	0.001975	0.007013	14249793	66199816
أعلى قيمة	0.024500	0.090531	39705064	1.5300000
أدنى قيمة	0.019700	0.073731	1309341.	2799947.0
Jarque-Bera	1.363105	0.419925	0.376433	0.640561
الاحتمالية	0.505831	0.810615	0.828435	0.725945
المجموع	0.105400	0.403916	87794420	2.8600000
مجموع المربعات	1.5600000	0.000197	8.1200000	1.7500000
عدد السنوات	5	5	5	5

يتبين من جدول رقم (9) أهم المقاييس الإحصائية لمتغيرات الدراسة بعد تطبيق المعيار، فقد أظهر الجدول أن الوسط الحسابي للمتغير العائد على الأصول (قائمة الدخل) بلغ (0.021080)، وبلغ الوسيط (0.020300)، في حين كانت أعلى قيمة (0.024500)، أدنى قيمة (0.019700)، والانحراف المعياري (0.001975)، وقيم Jarque-Bera (1.363105).

أما بالنسبة لمتغير العائد على حقوق الملكية (قائمة المركز المالي) بلغ الوسط الحسابي (0.080783)، وبلغ الوسيط (0.080923)، في حين كانت أعلى قيمة (0.090531)، أدنى قيمة (0.073731)، والانحراف المعياري (0.007013)، وقيم Jarque-Bera (0.315783).

بينما المتغير التغير في حقوق الملكية (قائمة حقوق الملكية) بلغ الوسط الحسابي (17558884)، وبلغ الوسيط (17655586)، في حين كانت أعلى قيمة (39705064)، أدنى

قيمة (1309341.0)، والانحراف المعياري (14249793)، وقيم Jarque–Bera (0.376433). أما بالنسبة لمتغير التغير في التدفق النقدي (قائمة التدفق النقدي) بلغ الوسط الحسابي (57151069)، وبلغ الوسيط (27735916)، في حين كانت أعلى قيمة (1.5300000)، أدنى قيمة (2799947.0)، والانحراف المعياري (66199816)، وقيم Jarque–Bera (0.640561).

- **خلال فترة الدراسة 2011–2020**

لإجراء الاختبار الوصفي للمتغيرات الدراسة خلال تطبيق المعيار 2011–2020 والتي تتمثلُ بكلٍ من معدلِ العائدِ على الأصول، معدلِ العائد على حقوقِ المُلكية، حيث تم استثناء كلاّ من التغيّر في قائمة حقوق الملكية، والتغيّر في قائمة التدفّقات النقدية، تم استخراج الوسط الحسابي، الوسيط، وأعلى وأدنى قيمة، والانحراف المعياري، والجدول رقم (10) يوضح ذلك:

الجدول (10) الاختبار الوصفي لمتغيرات الدراسةِ خلال فترة الدراسة 2011–2020

	العائد على الأصول	العائد على حقوق الملكية	التغير في حقوق الملكية	التغير في التدفقات النقدية
الوسيط	0.019000	0.060016	5206805.0	2343946.0
الوسط الحسابي	0.016730	0.059635	−19695167	−26462312
الانحراف المعياري	0.005300	0.023181	98339493	1.8400000
أعلى قيمة	0.024500	0.090531	39705064	1.5300000
أدنى قيمة	0.009600	0.029800	−2.970000	−5.250000
Jarque–Bera	0.939634	1.205850	21.11441	14.24322
الاحتمالية	0.625117	0.547209	0.000026	0.000807
المجموع	0.167300	0.596347	−1.970000	−2.6500000
مجموع المربعات	0.000253	0.004836	8.700000	3.0400000
عدد السنوات	10	10	10	10

يتبين من جدول رقم (9) أهم المقاييس الإحصائية لمتغيرات الدراسة خلال تطبيق المعيار، فقد أظهر الجدول أن الوسط الحسابي للمتغير العائد على الأصول (قائمة الدخل) بلغ (0.016730)، وبلغ الوسيط (0.019000)، في حين كانت أعلى قيمة (0.024500)، أدنى قيمة (0.009600)، والانحراف المعياري (0.005300)، وقيم Jarque-Bera (0.939634).

أما بالنسبة لمتغير العائد على حقوق الملكية (قائمة المركز المالي) بلغ الوسط الحسابي (0.059635)، وبلغ الوسيط (0.060016)، في حين كانت أعلى قيمة (0.090531)، أدنى قيمة (0.029800)، والانحراف المعياري (0.023181)، وقيم Jarque-Bera (1.205850).

بينما المتغير التغير في حقوق الملكية (قائمة حقوق الملكية) بلغ الوسط الحسابي (-19695167)، وبلغ الوسيط (5206805.0)، في حين كانت أعلى قيمة (39705064)، أدنى قيمة (-2.970000)، والانحراف المعياري (98339493)، وقيم Jarque-Bera (21.11441).

أما بالنسبة لمتغير التغير في التدفق النقدي (قائمة التدفق النقدي) بلغ الوسط الحسابي (26462312)، وبلغ الوسيط (2343946.0)، في حين كانت أعلى قيمة (1.5300000)، أدنى قيمة (-5.250000)، والانحراف المعياري (1.8400000)، وقيم Jarque-Bera (14.24322).

ثالثاً: اختبار التوزيع الطبيعي

استخدمت الباحثة اختبار التوزيع الطبيعي للمتغيرات المستقلة والتابعة في الدراسة، حيث قام الباحث باستخدام قيم الإلتواء Skewness والتفلطح Kurtosis، وتعتبر البيانات الخاضعة للتوزيع

الطبيعي إذا كانت قيم Skewness محصورة ما بين ±1.96، وإذا كانت قيم Kurtosis محصورة بين ±3، والجدول رقم (11) يوضح نتائج اختبار التوزيع الطبيعي:

الجدول (11)

اختبار التوزيع الطبيعي

	قبل تطبيق المعيار 2011-2015		بعد تطبيق المعيار 2016-2020		خلال فترة الدراسة 2011-2020	
المتغير	**قيم الالتواء**	**قيم التفلطح**	**قيم الالتواء**	**قيم التفلطح**	**قيم الالتواء**	**قيم التفلطح**
العائد على الأصول	1.178945	2.843448	1.278472	2.929717	-0.166895	1.535860
العائد على حقوق الملكية	-0.108077	1.787963	0.296450	1.709996	0.020367	1.299300
التغير في قائمة حقوق الملكية	-1.498267	3.247729	0.595025	2.374971	-2.589544	7.883813
التغير في قائمة التدفق النقدي	-1.489655	3.235594	0.601401	1.724084	-2.195600	6.860191

يتبين من الجدول رقم (11) ما يلي:

- أن جميع قيم الإلتواء Skewness قبل تطبيق المعيار كانت محصورة بين ±1.96 لجميع المتغيرات، حيث بلغت أعلى قيمة للالتواء Skewness (1.49) لمتغير التغير في قائمة حقوق الملكية، وهذه القيم تدل على أن جميع المتغيرات سليمة من مشاكل التوزيع الطبيعي. أما قيم التفلطح Kurtosis فكانت محصورة بين ±3 حيث بلغت أعلى قيمة للتفلطح (3.24) لمتغير التغير في التدفق النقدي. وهذه القيم تدل على أن هذا المتغير يعاني مشاكل التوزيع الطبيعي أي لم توزع توزيعاً طبيعياً.

- أن جميع قيم الإلتواء Skewness بعد تطبيق المعيار كانت محصورة بين ±1.96 لجميع المتغيرات، حيث بلغت أعلى قيمة للالتواء Skewness (1.27) لمتغير العائد على الأصول،

وهذه القيم تدل على أن جميع المتغيرات سليمة من مشاكل التوزيع الطبيعي. أما قيم التفلطح Kurtosis فكانت محصورة بين ±3 حيث بلغت أعلى قيمة للتفلطح (2.92) لمتغير العائد على الأصول. وهذه القيم تدل على أن جميع المتغيرات سليمة من مشاكل التوزيع الطبيعي.

- أن جميع قيم الإلتواء Skewness خلال تطبيق المعيار كانت محصورة بين ±1.96 لجميع المتغيرات، حيث بلغت أعلى قيمة للالتواء Skewness (2.58) لمتغير التغير في حقوق الملكية، وهذه القيم تدل على أن هذا المتغير لديه مشاكل التوزيع الطبيعي أي لم توزع توزيعاً طبيعياً. أما قيم التفلطح Kurtosis فكانت محصورة بين ±3 حيث بلغت أعلى قيمة للتفلطح (7.88) لمتغير التغير في حقوق الملكية. وهذه القيم تدل على أن هذا المتغير لديه مشاكل التوزيع الطبيعي أي لم يوزع توزيعاً طبيعياً. والأشكال التالية توضح التوزيع الطبيعي:

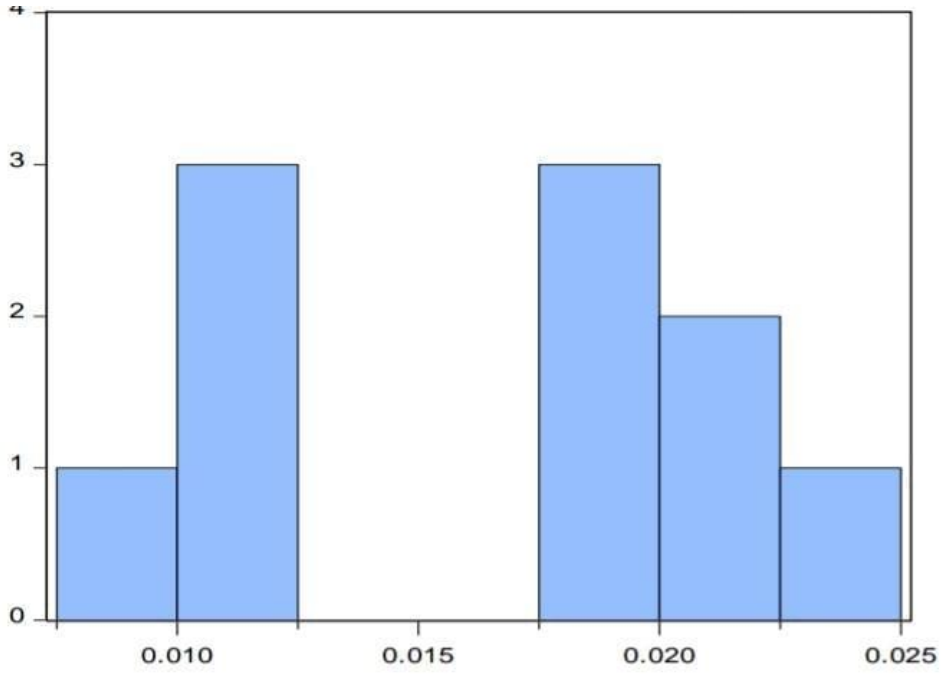

الشكل (2): التوزيع الطبيعي للعائد على الأصول

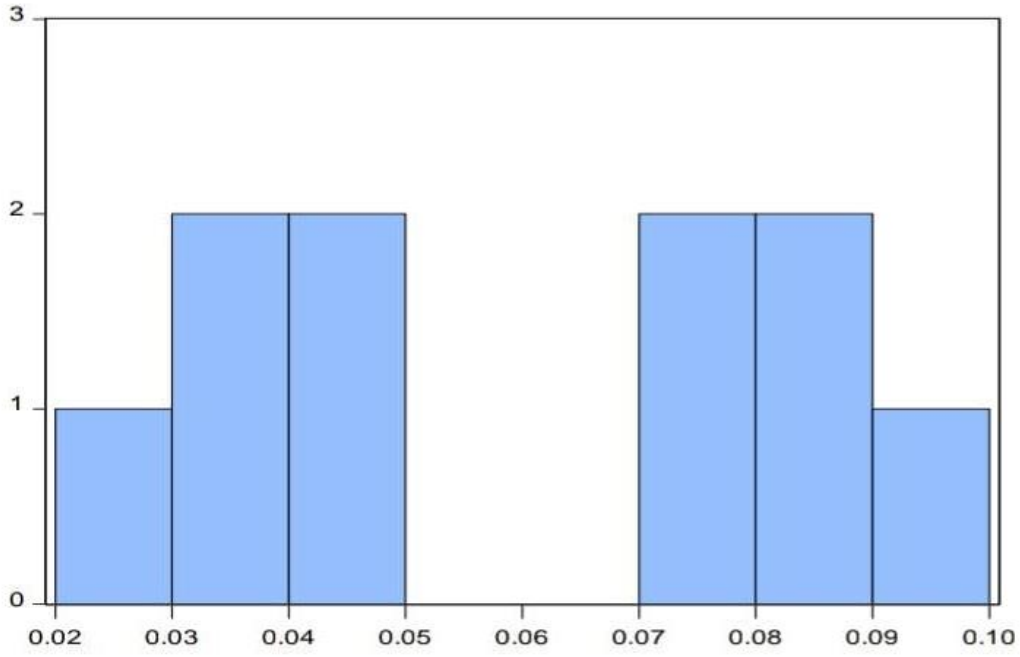

الشكل (3): التوزيع الطبيعي للعائد على حقوق الملكية

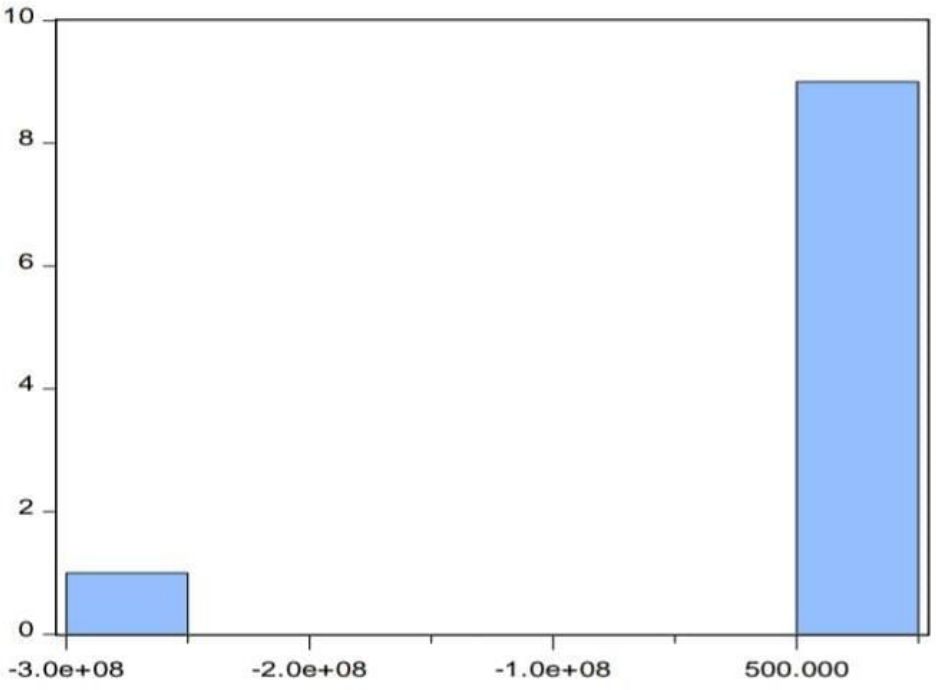

الشكل (4): التوزيع الطبيعي للتغير في قائمة حقوق الملكية

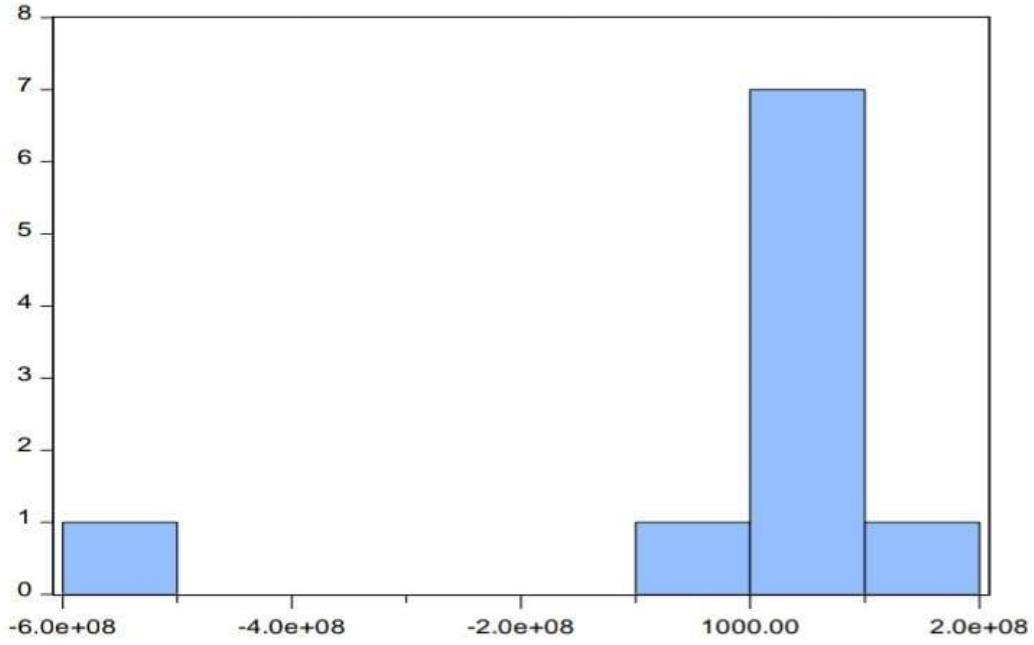

الشكل (5): التوزيع الطبيعي للتغير في قائمة التدفقات النقدية

4-3: اختبار فرضيات الدراسة

قامت الباحثة في هذا الجزء باختبار فرضيات الدراسة من حيث مدى قبولها أو رفضها من خلال إجراء اختبار تحليل الانحدار الخطي للمتغيرات المختارة في نماذج الدراسة:

اختبار الفرضية الرئيسية

H0: الفرضية الرئيسية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (16) الخاص بعقود الإيجارات، على القوائم المالية المتمثلة بـ (العائد على الأصول, العائد على حقوق الملكية, التغيّر في حقوق الملكية, التغير في التدفقات النقدية) في البنوك التجارية الأردنية.

لاختبار صحة الفرضية الرئيسة من عدم صحتها تم استخدام الانحدار المتعدد الخطي لمعرفة أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)، عند تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي

رقم (16) الخاص بعقود الإيجارات، على القوائم المالية في البنوك التجارية، والجدول رقم (12) يوضح ذلك:

الجدول (12)

نتائج اختبار الفرضية الرئيسية

المتغير التابع: القوائم المالية			
المتغير المستقل	**B**	**T**	**Sig**
الثابت	1.850000	9.170667	0.000
قبل تطبيق معيار الإبلاغ المالي	1.090000	10.17855	0.000
R^2	0.608		
F	9.921		
Sig	0.000		
المتغير التابع: القوائم المالية			
المتغير المستقل	**B**	**T**	**Sig**
الثابت	1.780000	7.952	0.000
بعد تطبيق معيار الإبلاغ المالي	1.559000	9.742	0.000
R^2	0.612		
F	10.901		
Sig	0.000		

يظهر من الجدول (12) أن هناك علاقة تأثير معنوية بين تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (16) الخاص بعقود الإيجارات والقوائم المالية في البنوك التجارية الأردنية, والجدول يبين لنا معنوية أنموذج التأثير وفقاً لتحليل التباين الذي يقودنا إلى قبول الفرضية الرئيسة الأولى. إذ بلغت قيمة "F" (10.901) المحسوبة أقل من مستوى معنوية (0.05) وهي أكبر من القيمة الجدولية؛ وقد بلغت قيمة معامل التحديد الذي يعبر عن قدرة المتغير المستقل على تفسير المتغير التابع (0.612), وهذا يعني أن المتغير المستقل المتمثل في المعيار رقم (16) الخاص بعقود

الإيجارات قد فسر ما نسبته (61.2%) من الأثر المتغير التابع (القوائم المالية) في البنوك التجارية الأردنية. وبناءً على ما سبق سيتم رفض الفرضية الصفرية الرئيسة التي تنص على أنه" لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (16) الخاص بعقود الإيجارات، على القوائم المالية المتمثلة بـ (العائد على الأصول, العائد على حقوق الملكية, التغيّر في حقوق الملكية, التغير في التدفقات النقدية) في البنوك التجارية الأردنية" وقبول الفرضية البديلة التي على "وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (16) الخاص بعقود الإيجارات، على القوائم المالية المتمثلة بـ (العائد على الأصول, العائد على حقوق الملكية, التغيّر في حقوق الملكية, التغير في التدفقات النقدية) في البنوك التجارية الأردنية".

ويمكن تفسير ذلك إلى أن تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (16) الخاص بعقود الإيجار له آثار إيجابية على القوائم المالية للبنوك التجارية الأردنية وعلى أدائها ككل, كما يجعل معلومات القوائم المالية ذات خصائص نوعية أفضل وأعلى جودة, وبالتالي تحسين القرارات لمستخدمي هذه المعلومات, وتعزز قدرات المستثمرين على التنبؤ والتقييم.

اختبار الفرضية الفرعية الأولى وتنص على ما يلي:

H01: الفرضية الفرعية الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (16) الخاص بعقود الإيجارات، على قائمة الدخل ممثلاً بـ (المالي العائد على الأصول) في البنوك التجارية الأردنية.

لاختبار صحة الفرضية الفرعية الأولى من عدم صحتها تم استخدام الانحدار الخطي البسيط لمعرفة أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$) لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (16) الخاص بعقود الإيجارات على قائمة الدخل ممثلاً بـ (العائد على الأصول) في البنوك التجارية الأردنية، والجدول رقم (13) يوضح ذلك:

الجدول (13) نتائج اختبار الفرضية الفرعية الأولى

المتغير التابع: قائمة الدخل ممثلاً بـ (ببعده المالي العائد على الأصول)			
المتغير المستقل	**B**	**T**	**Sig**
الثابت	0.878104	2.958104	0.0024
قبل تطبيق معيار الإبلاغ المالي	0.352269	4.878104	0.0012
R^2	0.58		
F	23.79590		
Sig	0.000		
المتغير التابع: قائمة الدخل ممثلاً بـ (المالي العائد على الأصول)			
المتغير المستقل	**B**	**T**	**Sig**
الثابت	1.780000	6.360000	0.000
بعد تطبيق معيار الإبلاغ المالي	1.559000	5.850590	0.000
R^2	0.60		
F	20.8011		
Sig	0.000		

يتبين من الجدول (13) أن تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (16) الخاص بعقود الإيجارات يمارس تأثيراً معنوياً في القوائم المالية. كما يتضح من الجدول والخاص بتحليل الانحدار الخطي البسيط أن الأنموذج معنوي وفقاً لقيمة "F" المحسوبة والتي بلغت (20.8011) وهي أكبر من القيمة الجدولية عند مستوى معنوية (0.05). وقد بلغت القدرة التفسيرية لهذا الأنموذج 0.60 إذ يشير هذا إلى أن المتغير المستقل المتمثل في معيار الإبلاغ المالي رقم (16) الخاص بعقود الإيجارات قد فسر ما نسبته (60%) من الأثر المتغير التابع قائمة الدخل ممثلاً بـ (العائد على الأصول) في البنوك التجارية الأردنية. وبناءً على ما سبق سيتم رفض الفرضية الصفرية الفرعية الأولى التي تنص على أنه " لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (16) الخاص بعقود الإيجارات، على قائمة الدخل ممثلاً بـ (المالي العائد على الأصول) في البنوك التجارية الأردنية", وقبول الفرضية البديلة

التي على "وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (16) الخاص بعقود الإيجارات، على قائمة الدخل ممثلاً بـ (المالي العائد على الأصول) في البنوك التجارية الأردنية ".

اختبار الفرضية الفرعية الثانية وتنص على ما يلي:

H02: الفرضية الفرعية الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة معنوية لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (16) الخاص بعقود الإيجارات، على قائمة المركز المالي ممثلاً بـ (العائد على حقوق الملكية) البنوك التجارية الأردنية.

لاختبار صحة الفرضية الفرعية الثانية من عدم صحتها تم استخدام الانحدار الخطي البسيط لمعرفة أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة معنوية لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (16) الخاص بعقود الإيجارات، على قائمة المركز المالي ممثلاً بـ (العائد على حقوق الملكية) البنوك التجارية الأردنية ، والجدول رقم (14) يوضح ذلك:

الجدول (14) نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية

المتغير التابع: قائمة المركز المالي ممثلاً بـ (المالي العائد على حقوق المُلكيّة)			
المتغير المستقل	**B**	**T**	**Sig**
الثابت	0.8526552	21.225686	0.042
قبل تطبيق معيار الإبلاغ المالي	0.3555652	23.368955	0.012
R^2	0.62		
F	18.95687		
Sig	0.000		
المتغير التابع: قائمة المركز المالي ممثلاً بـ (المالي العائد على حقوق المُلكيّة)			
المتغير المستقل	**B**	**T**	**Sig**
الثابت	1.3652569	8.366545	0.001
بعد تطبيق معيار الإبلاغ المالي	1.628700	9.648752	0.010
R^2	0.63		
F	23.85842		
Sig	0.000		

يتبين من الجدول (14) أن تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (16) الخاص بعقود الإيجارات يمارس تأثيراً معنوياً في القوائم المالية. كما يتضح من الجدول والخاص بتحليل الانحدار الخطي البسيط أن الأنموذج معنوي وفقاً لقيمة "F" المحسوبة والتي بلغت (23.8542) وهي أكبر من القيمة الجدولية عند مستوى معنوية (0.05). وقد بلغت القدرة التفسيرية لهذا الأنموذج 0.63 إذ يشير هذا إلى أن المتغير المستقل المتمثل في معيار رقم (16) قد فسر ما نسبته (63%) من الأثر المتغير التابع قائمة المركز المالي ممثلاً بـ (العائد على حقوق المُلكيّة) في البنوك التجارية الأردنية. وبناءً على ما سبق سيتم رفض الفرضية الصفرية الفرعية الثانية التي تنص على أنه " لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة معنوية لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (16) الخاص بعقود الإيجارات، على قائمة المركز المالي ممثلاً بـ (العائد على حقوق الملكية) في البنوك التجارية الأردنية " وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أنه "وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة معنوية لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (16) الخاص بعقود الإيجارات، على قائمة المركز المالي ممثلاً بـ (العائد على حقوق الملكية) البنوك التجارية الأردنية".

اختبار الفرضية الفرعية الثالثة وتنص على ما يلي:

H03: الفرضية الفرعية الثالثة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة معنوية لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (16) الخاص بعقود الإيجارات، على قائمة حقوق الملكية ممثلاً بـ (التغيّر في حقوق الملكية) في البنوك التجارية الأردنية.

لاختبار صحة الفرضية الفرعية الثالثة من عدم صحتها تم استخدام الانحدار الخطي البسيط لمعرفة أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة معنوية لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (16) الخاص بعقود الإيجارات، على قائمة حقوق الملكية ممثلاً بـ (التغيّر في حقوق الملكية) في البنوك التجارية الأردنية ، والجدول رقم (15) يوضح ذلك:

الجدول (15) نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثالثة

المتغير التابع: قائمة حقوق المُلكية ممثلاً بـ (التغيّر في حقوق المُلكية)			
المتغير المستقل	**B**	**T**	**Sig**
الثابت	0.023655	0.2566487	0.123
قبل تطبيق معيار الإبلاغ المالي	0.065486	0.3699469	0.056
R^2	0.20		
F	0.5691331		
Sig	0.052		
المتغير التابع: قائمة حقوق المُلكية ممثلاً بـ (التغيّر في حقوق المُلكية)			
المتغير المستقل	**B**	**T**	**Sig**
الثابت	0.563215	2.561852	0.320
بعد تطبيق معيار الإبلاغ المالي	0.026594	1.245485	0.124
R^2	0.320		
F	1.22456		
Sig	0.063		

يتبين من الجدول (14) أن تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (16) الخاص بعقود الإيجارات يمارس تأثيراً معنوياً في القوائم المالية. كما يتضح من الجدول والخاص بتحليل الانحدار الخطي البسيط أن الأنموذج معنوي وفقاً لقيمة "F" المحسوبة والتي بلغت (1.22456) وهي أقل من القيمة الجدولية عند مستوى معنوية (0.05). وقد بلغت القدرة التفسيرية لهذا الأنموذج 0.320 إذ يشير هذا إلى أن المتغير المستقل المتمثل في معيار رقم (16) قد فسر ما نسبته (32%) من الأثر المتغير التابع القائمة حقوق المُلكية ممثلاً بـ (التغيّر في حقوق المُلكية) في البنوك التجارية الأردنية. وبناءً على ما سبق سيتم قبول الفرضية الصفرية الفرعية الثالثة التي تنص على أنه" لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة معنوية لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (16) الخاص بعقود الإيجارات، على قائمة حقوق الملكية ممثلاً بـ (التغيّر في حقوق الملكية) في البنوك التجارية الأردنية ".

اختبار الفرضية الفرعية الرابعة وتنص على ما يلي:

H04: الفرضية الفرعية الرابعة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة معنوية لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (16) الخاص بعقود الإيجارات، على قائمة التدفقات ممثلاً بـ (المالي التغير في التدفقات النقدية) في البنوك التجارية الأردنية.

لاختبار صحة الفرضية الفرعية الرابعة من عدم صحتها تم استخدام الانحدار الخطي البسيط لمعرفة أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة معنوية لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (16) الخاص بعقود الإيجارات، على قائمة التدفقات ممثلاً بـ (المالي التغير في التدفقات النقدية) في البنوك التجارية الأردنية، والجدول رقم (16) يوضح ذلك:

الجدول (16)

نتائج اختبار الفرضية الفرعية الرابعة

المتغير التابع: قائمة التدفقات النقدية ممثلاً بـ (التغير في التدفقات النقدية)			
المتغير المستقل	**B**	**T**	**Sig**
الثابت	0.00536	1.23564	0.145
قبل تطبيق معيار الإبلاغ المالي	0.02563	1.25856	0.1258
R^2	0.013		
F	1.36523		
Sig	1.1258		
المتغير التابع: قائمة التدفقات النقدية ممثلاً بـ (التغير في التدفقات النقدية)			
المتغير المستقل	**B**	**T**	**Sig**
الثابت	0.0056698	1.258970	0.129
بعد تطبيق معيار الإبلاغ المالي	0.015468	1.958731	0.3494
R^2	0.144		
F	1.23656		
Sig	0.3494		

يتبين من الجدول (15) أن تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (16) الخاص بعقود الإيجارات يمارس تأثيراً معنوياً في القوائم المالية. كما يتضح من الجدول والخاص بتحليل الانحدار الخطي البسيط أن الأنموذج معنوي وفقاً لقيمة "F" المحسوبة والتي بلغت (1.23656) وهي أقل من القيمة الجدولية عند مستوى معنوية (0.05). وقد بلغت القدرة التفسيرية لهذا الأنموذج 0.144 إذ يشير هذا إلى أن المتغير المستقل المتمثل في معيار الإبلاغ المالي رقم (16) قد فسر ما نسبته (0.14%) من الأثر المتغير التابع القائمة التدفقات النقدية ممثلاً بـ (التغير في التدفقات النقدية) في البنوك التجارية الأردنية. وبناء على ما سبق سيتم قبول الفرضية الصفرية الفرعية الثالثة التي تنص على " لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة معنوية لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (16) الخاص بعقود الإيجارات، على قائمة التدفقات ممثلاً بـ (المالي التغير في التدفقات النقدية) في البنوك التجارية الأردنية"

الفصل الخامس

مُناقشة النتائج والتوصيات

5-1 نتائج الدراسة.

5-2 التوصيات الدراسة.

الفصل الخامس
مُناقشة النتائج والتوصيات

يتناول هذا الفصل عرضاً لمناقشة النتائج التي توصلّتْ إليها الدراسة الحالية لاختبار الفرضيات وتقديم عدد من التوصيات:

5-1: نتائج الدراسة

- بيّنتْ النتائج وجود أثر دال إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، عند تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (16) الخاص بعقود الإيجارات على القوائم المالية في البنوك التجارية الأردنية. وهذا يعني أن تطبيق المعيار الدولي رقم (16) الخاص بعقود الإيجارات يؤثر على القوائم المالية في البنوك التجارية الأردنية، وبناءً على ذلك فإنّ المعيار قدْ يُتيح للمستثمرين والمُحلّلين الماليين ومستخدمي القوائم المالية تقييم أفضل للوضع المالي والأداء المالي للبنوك, وأيضاً يُتيح المعلومات الأكثر شفافية ودقّة عن عقود الإيجار لدى البنك. اتّفقتْ هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (Stancheva & Todorava et al, 2019) التي أظهرت نتائجها وجود تأثير لتطبيق معيار الإيجار رقم (16) على تقارير المالية والقوائم المالية والنسب المالية.
- أظهرت النتائج وجود أثر دال إحصائياً عند تطبيق المعيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (16) الخاص بعقود الإيجارات عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)، في العائد على الأصول في القوائم المالية في البنوك التجارية الأردنية. وهذا يعني أنّ تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (16) الخاص بعقود الإيجارات، سوف يؤدي إلى توفير مجموعة أشمل من المعلومات والإفصاح الكافي والملائم عن عقود الإيجار، ممّا يوفّر مزيداً من الشفافية حول

عمليات الشركة ومركزها الاقتصادي، ممّا يُمكّن كلّ من المستثمرين والمقرضين من اتخاذ القرارات الاستثمارية والائتمانية بصورة أفضل. واتفقت هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (تيلخ، 2019) ودراسة (العريدي، 2017) التي أظهرت نتائجهما أنّ هناك أثر ذو دلالة إحصائية للمعيار IFRS 16 على العائد على الأصول.

- تبين من خلال النتائج وجود أثر دال إحصائياً عند تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (16) الخاص بعقود الإيجارات، عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)، في العائد على حقوق الملكية في قائمة المركز المالي في البنوك التجارية الأردنية. وهذا يعني أنّ تأثير المعيار على الميزانية عن طريق الزيادة في إيجار الأصول وخصومه وانخفاض حقوق الملكية ورأس المال؛ لأنّ انخفاض القيمة الدفترية لأصل الإيجار يكون بوتيرة أسرع من التزامات الإيجار، لأن الأصل يهتلك حسب الاهتلاك، أمّا الالتزام: فينخفض بقيمة دفعات الإيجار، ويرتفع بمبلغ الفائدة الذي يتناقص مع طول حياة الأصل، وبالتالي يؤثر على انخفاض حقوق الملكية. واتفقت هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (تيلخ، 2019) ودراسة (العريدي، 2017) التي أظهرت نتائجهما أنّ هناك أثر ذو دلالة إحصائية للمعيار IFRS 16 على العائد على الأصول.
- أظهرت الدراسة أيضاً لا يوجد أثر دال إحصائياً عند تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (16)، عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في التغير في حقوق الملكية على قائمة حقوق الملكية في البنوك التجارية الأردنية، وهذا يعني بأن قيمة التغير في حقوق الملكية لم تتأثر في تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (16) الخاص بعقود الإيجارات، أي أن الزيادة في التغير في حقوق الملكية ليس له علاقة في تطبيق المعيار رقم (16) الخاص بعقود الإيجارات.

- كما تبين من خلال النتائج بأنه لا يوجد أثر دال إحصائياً عند تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (16) الخاص بعقود الإيجارات، عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)، في التغيّر في التدفّقات النقدية على قائمة التدفقات النقدية في البنوك التجارية الأردنية. وهذا يعني تأثير في عرض التدفقات النقدية، أي الحدّ من التدفقات النقدية التشغيلية مع الزيادة المقابلة في التدفقات النقدية المالية، حيثُ أن التسديدات الرئيسة لجميع التزامات الإيجار ومدفوعات الفائدة تُدرّج ضمن الأنشطة التمويلية. اتفقت هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (العرابيد، 2020) التي أظهرت نتائجها وجود أثر ذات دلالة إحصائيّة بين تطبيق معيار عقود الإيجار IFRS والتدفقات النقدية.

5-2: التوصيات

بناء على النتائج التي تمّ التوّصل إليها من خلال هذه الدراسة، تمّ تقديم مجموعة من التوصيات:

1. على الجهات المعنية المحللين الماليين والمستثمرين ومستخدمي القوائم المالية العمل على التشجيع بتطبيق المعايير وقواعد المحاسبة والتثقيف عليها والالتزام بها؛ لما تُحقّق من نتائج تعكس صحة القوائم المالية.
2. ضرورة الإفصاح الملائم للقوائم المالية المنشورة من خلال البنوك التجارية الأردنية، وذلك لتأثير المعيار رقم IFRS 16 الخاص بعقود الإيجارات على القوائم المالية.
3. الاستفادة من خبرات دول العربية فيما يتعلّقُ في تطبيق الإبلاغ المالي رقم (16) الخاص بعقود الإيجارات؛ وذلك لتطبيقه على باقي القطاعات.

4. العمل على عقد دورات تدريبية متخصصة لموظفي البنوك التجارية الأردنية، توضّحُ من مدى أهمية تطبيق معيار الإبلاغ المالي رقم (16) الخاص بعقود الإيجارات على القوائم المالية، ولصقل معرفتهم بمتطلبات المعيار الجديد وكيفية تطبيف هذا المعيار.
5. إجراء المزيد من الدراسات الخاصّة بالمعيار الإبلاغ المالي الدولي رقم IFRS16 الخاص بعقود الإيجارات قبل بداية التطبيق الإلزامي.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية

أبو نصار، محمد وحميدات، جمعة (2016). *معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولي*، ط3، عمان، دار وائل للنشر.

إلياس، شرشافة وبلال، كيموش وعزالدين، شؤون (2020). آثار تطبيق متطلبات معيار الابلاغ المالي الدولي عقود الإيجار على القوائم المالية للمؤسسات، *مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة*، 7(2)، ص134-159.

أمينة، طيفور (2017). *الدراسة المحاسبية وحدود الإفصاح في البيانات المالية للبنوك والمؤسسات المالية المماثلة في ظل IAS/IFRS*، أطروحة دكتوراه، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر.

بلبزوح، بلال (2016). *الرقابة الخارجية على البنوك التجارية الجزائرية*، جامعة أم البواقي، رسالة ماجستير، السودان.

تليخ، أحمد(2019). *أثر تطبيق IFRS 16 على ربحية الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان*، رسالة ماجستير، جامعة الزرقاء، الزرقاء، الأردن.

توفيق، محمد شريف (2017). *استراتيجيات توفير المعايير الوطنية والعربية لتتوافق مع عولمة المعايير المحاسبية الدولية*، دار الزقازيق للنشر والتوزيع، مصر.

جعارات، خالد (2017). *المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية*، ط2، عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.

جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين (2017). *أتعاب المدقق*، محضر رقم 5267، تاريخ 2010/10/27.

حسن، الينا فتحي (2019). *أثر تطبيق معيار الابلاغ المالي الدولي التاسع على جودة المعلومات المحاسبية: دراسة تطبيقية على البنوك التجارية العاملة في الأردن*، رسالة دكتوراه، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمان.

الحسناوي، سالم صلال (2016). *أساسيات الإدارة المالية*، دار المنهجية، ط1، عمان، الأردن.

الحلاق، سعيد سامي، والعجلوني، محمد محمود (2010). *دراسة جدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات*، ط1، عمان، دار اليازوري للنشر والتوزيع.

الرواشدة، خلود (2017). *أثر تطبيق المعيار المحاسبي الدولي السادس عشر الخاص بالممتلكات والمعدات والمصانع في إعداد التقارير المالية: دراسة ميدانية على المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم في محافظة الكرك*، رسالة ماجستير، جامعة الإسراء الخاصة، عمان، الأردن.

زويد، جاسم (2020). متطلبات تطبيق معيار الابلاغ المالي رقم (16) عقود إيجار التمويل في الوحدات الاقتصادية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، *مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية*، 12(30)، 208-184.

سعادة، عبد الله والزيدانيين، هيام (2017). أثر توظيف الودائع الاستثمارية في ربحية المساهمين "دراسة تطبيقية على المصارف الإسلامية الأردنية"، *المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية*، 13(2).

الشجيري، محمد (2020). *المحاسبة الدولية ومعايير الإبلاغ المالي*، الطبعة الأولى، الجامعة العراقية، بغداد، العراق.

الطراونة، وصفي حسين (2020). *مدى توافق قانون ضريبة الدخل الأردني 34 وتعديلاته مع معايير المحاسبة الدولية*، رسالة ماجستير، كلية الأعمال، جامعة الإسراء الخاصة، عمان، الأردن.

العاني، إيمان (2017)، *البنوك التجارية وتحديات التجارة الإلكترونية*، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، رسالة ماجستير، الجزائر.

عبد الوهاب، وائل محمد (2018). إطار مقترح لتطوير الإفصاح المحاسبي الإلزامي من منظور مدخل التحسين المستمر، دراسة ميدانية، *مجلة الفكر المحاسبي*، 22(1).

العرابيد، خميس (2020). *أثر العلاقة بين تطبيق المعيار IFRS 16 والحد من الفجوة التمويلية*، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، جامعة قناة السويس، 11(2)، ص565-589.

العريدي، هاني (2017). أثر تطبيق المعيار IFRS 16: *الإيجارات على القوائم المالية للشركات الأردنية المساهمة العامة*، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.

عزريل، أيمن (2017). مدى التزام الشركات الصناعية العاملة في محافظة رام الله بتطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم 16 الخاص بالأصول الثابتة، *المجلة العربية للإدارة*، 37(2)، ص193-177.

عسول، محمد الأمين (2020). أهمية تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر في ظل المعايير المحاسبية الدولية، *مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية*، 7(2)، ص498-479.

علي، محمد ابراهيم (2017)، تحليل ومناقشة المداخل الاستراتيجية لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية: مدخل مقترح، *مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة*، العدد 52، جامعة بغداد، العراق.

العواملة، محمود سلامة (2017). *مدى توافق بين معايير المحاسبية الإسلامية ومعايير المحاسبة الدولية للقوائم المالية: دراسة تطبيقية على البنوك الإسلامية الأردنية*، رسالة ماجستير، كلية الأعمال، جامعة الإسراء الخاصة، عمان، الأردن.

عولمي، عفاف (2016). *دور البنوك التجارية في تمويل القطاعات المقاولاتية، دراسة حالة بنك التنمية المحلية وكالة بسكرة. (رسالة ماجستير غير منشورة)*، جامعة محمد خضيرة، الجزائر.

غنام، أحمد محمد (2021). *أثر تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي، رقم "IFRS.9" على جودة المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية*، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن.

قلمين، نجوى (2018). *تقييم أداء مؤشرات البنوك التجارية في الجزائر، دراسة حالة الصندوق الوطني للاحتياط والتوفير*، جامعة محمد بو ضياف بالمسيلة، رسالة ماجستير، الجزائر.

محمود، عمرو السيد (2018). أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16) –عقود الإيجار–على نفعية المعلومات المحاسبية وقرارات أصحاب المصالح في منشأة المستأجر: دراسة تجريبية، *مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية*، مج2(2).

المنيزل، خالد فليح (2021). *تقييم أداء البنوك التجارية الأردنية باستخدام نموذج RATROL خلال الفترة الزمنية 2009-2019*، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن.

ناصر، سليمان (2016). *التقنيات البنكية وعمليات الائتمان*، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، عمان، الأردن.

الهلالي، محمد (2017). *المحاسبة المالية*، الطبعة الثانية، دار المنهاج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

ثانياً: المراجع الأجنبية

IASB, (2016). *Leases: International Financial Reporting Standard (IFRS) 16, Project Summary and Feedback Statement*, London, U.K: IASB.

IFRS, Foundation (2016). Leases: effect analysis international financial reporting Standard, *United Kingdom*, January, pp42-54.

Kujewska, A. (2016). Determinants of the return on eauity ratio (ROE) on the example of companies from metallurgy and mining sector in Poland "Metabk", 55(2), 285-288.

Levanti, D. A (2019). IFRS 16Leases Financial Statements disclosure for Credit institution, *Eco Forum Journal*, Vol. 8, No. (3/20), pp. 51-56.

Ozturk, M., Sercemeli, M. (2016). Impact of New Standard IFRS 16 LEASES on Statement of financial position and Key Ratios: a Case Study on Airplane Company in Turkey, *Business and economic research Journal*, 7(4), 143.

Rosikah, A., Pranani grumpy, D., Muthalib, D., Azis, M., &Rohansyah, M. (2018). Effect of Return on Asset, Return on Equity, Earning per Share on Corporate Value, *The International journal of Engineering and Sciences* (IJES), Vol.3, 6-14.

Rulmont, Sebastien (2017). *IFRS16-Leases: Implications FOR Analysts and Investors*. Belgium. University of Ghent. Master of Science in Business Economics. (p.p). 11-12.

Stancheva-Todorova, E, & Velinova- Sokolove, N. (2019). IFRS 16 Leases and It's Impact on Company's Financial Reporting Financial Ratios and Performance Metrics, *Economics Alternatives*, Vol. 1, No. 2019, pp. 44-62.

Topal, Harun (2018). The Impact of new Standard IFRS 16 on value Relevance of Annual Accounts. *Rotterdam: Erasmus University Rotterdam*. Pp5.5.30.

الملاحق

الملحق (1)
التوزيع الطبيعي لبيانات الدراسة

العائد على الأصول

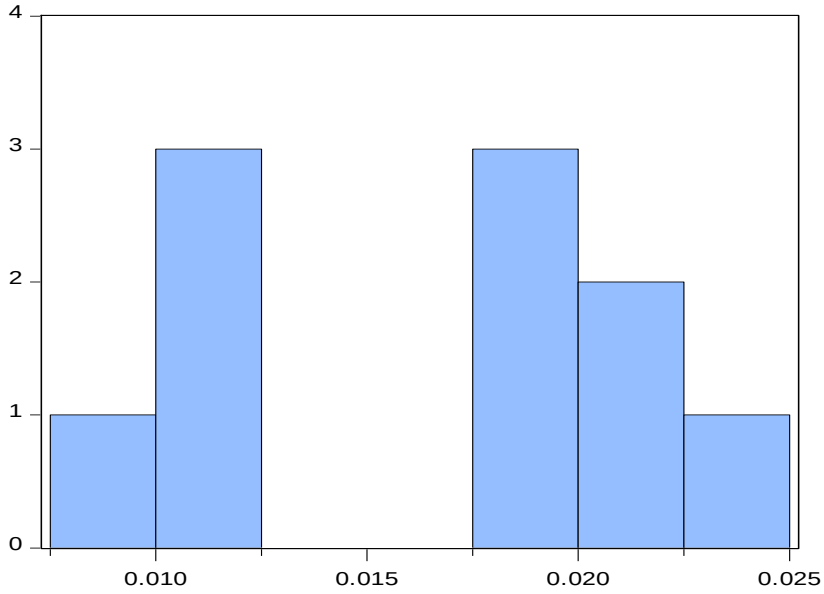

Series: ROAAVERAGE	
Sample 2011 2020	
Observations 10	
Mean	0.016730
Median	0.019000
Maximum	0.024500
Minimum	0.009600
Std. Dev.	0.005300
Skewness	-0.166895
Kurtosis	1.535860
Jarque-Bera	0.939634
Probability	0.625117

العائد على حقوق الملكية

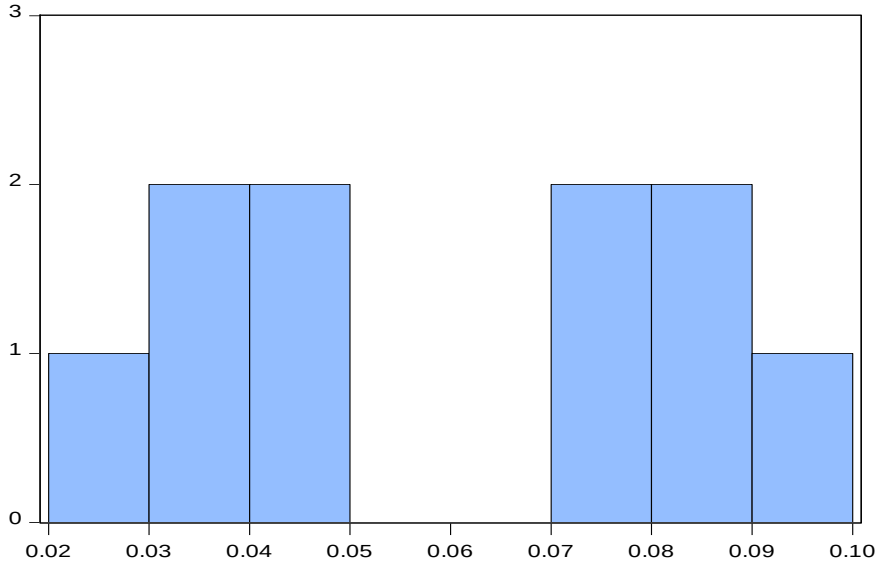

Series: ROEAVERAGE	
Sample 2011 2020	
Observations 10	
Mean	0.059635
Median	0.060016
Maximum	0.090531
Minimum	0.029800
Std. Dev.	0.023181
Skewness	0.020367
Kurtosis	1.299300
Jarque-Bera	1.205850
Probability	0.547209

التغير في قائمة حقوق الملكية

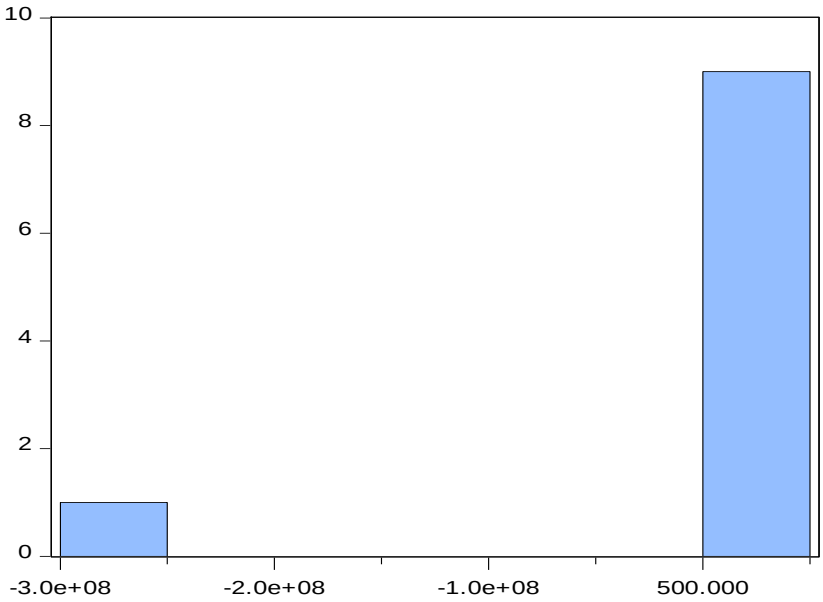

Series: _EQUITYAVERAGE	
Sample 2011 2020	
Observations 10	
Mean	-19695167
Median	5206805.
Maximum	39705064
Minimum	-2.97e+08
Std. Dev.	98339493
Skewness	-2.589544
Kurtosis	7.883813
Jarque-Bera	21.11441
Probability	0.000026

التغير في قائمة التدفقات النقدية

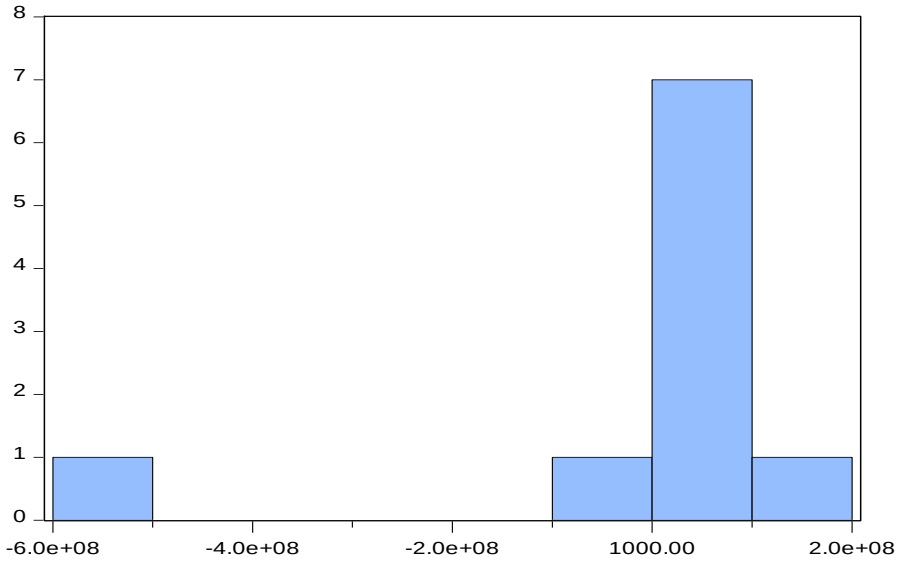

Series: _CASHAVERAGE	
Sample 2011 2020	
Observations 10	
Mean	-26462312
Median	2343946.
Maximum	1.53e+08
Minimum	-5.25e+08
Std. Dev.	1.84e+08
Skewness	-2.195600
Kurtosis	6.860191
Jarque-Bera	14.24322
Probability	0.000807